

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٢٧**

الأربعاء، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيكستين دو بوستوريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة غولاب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

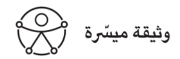
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

2004310 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالية اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وينضم السيد بيدرسن إلى جلسة اليوم عن طريق تقنية التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): منذ الإحاطة التي قدمتها قبل أسبوعين (انظر S/PV.8715)، لا أستطيع أن أفيد بحدوث أي تقدم في إنهاء العنف الدائر حاليا في شمال غرب سورية أو في استئناف العملية السياسية.

ويوم أمس، دعا الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار في شمال غرب سورية وإلى احترام القانون الدولي الإنساني. وأنا أكرر تلك الدعوة اليوم. ومع ذلك، يؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الأعمال العدائية مستمرة، بما في ذلك الضربات الشديدة من الجو والبر على السواء. وكما أكد الأمين العام، وكما سيقوم السيد لوكوك بعد قليل بإحاطة أعضاء المجلس علما بمزيد من التفصيل، فإننا نشعر بالجزع إزاء التدهور السريع للحالة الإنسانية في شمال غرب سورية والمعاناة المأساوية للمدنيين. فقد أدى الهجوم الجاري إلى تشريد قرابة ٩٠٠ ٠٠٠ مدني منذ الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وغالباً عدة مرات. وقُتل المئات خلال الفترة نفسها.

وتقترب الأعمال العدائية الآن من مناطق مكتظة بالسكان، مثل مدينة إدلب ومعبر باب الهوى الحدودي، الذي يضم أكبر تجمع للمدنيين النازحين في شمال غرب سورية وهو بمثابة شريان حياة إنساني. والناس في حالة تنقل في ظل درجات حرارة متجمدة بحثا عن السلامة، والتي أصبحت مطلبا صعبا بشكل متزايد. وتشكل النساء والأطفال أكثر من أربعة من بين كل خمسة من المدنيين النازحين حديثا، وهم يواجهون أوجه ضعف وتهديدات محددة لأمنهم. فالأطفال الصغار يموتون من البرد. وتتجلى احتمالات حدوث مزيد من النزوح الجماعي بل والمزيد من المعاناة الإنسانية الكارثية مع تكدس عدد متزايد من الناس داخل حيز آخذ في التقلص باستمرار.

لقد استعادت القوات الحكومية السورية وحلفاؤها الآن السيطرة على الجانب الشرقي بأكمله من الطريق السريع M5 والعديد من الأراضي الواقعة غرب الطريق السريع، بما في ذلك ريف حلب الغربي. ويبدو أن المناطق السكنية في حلب التي كانت في السابق تتعرض لهجمات من منطقة تخفيف التوتر لم تعد في مرمى إطلاق النار.

وأعلنت وزارة الدفاع التركية نشر المزيد من التعزيزات داخل الأراضي السورية في منطقة تخفيف التوتر في إدلب. وتفيد التقارير بأن هذه القوات قد نُشرت بالقرب من الخطوط الأمامية في مركبات مدرعة ودبابات. وشهدنا مواجهات عنيفة متكررة بين القوات الحكومية التركية والسورية. ومن جانبه، يشارك الاتحاد الروسي بنشاط في دعم العمليات العسكرية للحكومة السورية.

ولا تزال ''هيئة تحرير الشام'' وغيرها من الجماعات الإرهابية المحظورة تحتفظ بوجود كبير داخل إدلب. ويدعو

القراران ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الدول الأعضاء إلى منع وقمع الأعمال الإرهابية التي ترتكبها هذه الجماعات والقضاء على الملاذات الآمنة التي أنشأتها. بيد أن العمليات العسكرية لجميع الأطراف، بما في ذلك الإجراءات المتخذة ضد الجماعات المصنفة باعتبارها إرهابية والأعمال التي تقوم بها هذه الجماعات، يجب أن تحترم القواعد والالتزامات الناشئة عن القانون الدولي الإنساني، والتي تشمل حماية المدنيين والأعيان المدنية. ويجب احترام مبدأ التناسب.

وقد شددتُ على ذلك في اتصالات رفيعة استوى مع كبار المسؤولين الروس والأتراك خلال مؤتمر ميونيخ الأمني في نهاية الأسبوع الماضي، وكذلك مع كبار المسؤولين الإيرانيين في طهران. ويمكن لتركيا وروسيا، بوصفهما راعيتين لترتيبات تخفيف التوتر في إدلب، بل ويجب عليهما، القيام بدور رئيسي في إيجاد طريقة لتخفيف حدة الوضع الآن. وعقد الوفدان الروسي والتركي لقاءات مكثفة خلال الأيام الأخيرة في أنقرة وميونيخ وموسكو، كما جرت اتصالات رئاسية. بيد أنه لم يظهر حتى الآن أي تفاهم. بل على العكس من ذلك، تشير البيانات العامة الصادرة عن مختلف الأوساط، السورية والدولية، إلى خطر وشيك بحدوث المزيد من التصعيد.

وكما ذكرت في إحاطتي الأخيرة، أعتقد أنه من خلال التعاون الدولي الجاد والبناء على الاتفاقات السابقة وتعزيزها وبروح قرارات مجلس الأمن واحترام القانون الدولي وسيادة سورية، سيتسنى حل لإدلب في مواجهة التهديد الخطير المستمر الذي تشكله الجماعات الإرهابية المحظورة دولياً دون التسبب في معاناة إنسانية غير مقبولة. ولكي يكون ذلك ممكنا، ينبغي أن تتضافر الموارد المشتركة للمجتمع الدولي.

وثمة تطورات مثيرة للقلق في أماكن أخرى على أرض الواقع أيضا. فالحالة في جنوب سورية ما زالت تثير القلق. فقد شهد ريف حلب الشمالي تجدد الأعمال العدائية، ولا سيما في عفرين وتل رفعت ونبل والزهراء وحولها، مع ورود تقارير عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من جديد أمر مقلق للغاية، حيث سُجلت هجمات متكررة في الشمال الشرقي والمنطقة الصحراوية وحمص ومناطق أخرى. ووفقًا لبيان أصدره الجيش السوري في الأسبوع الماضي، فقد تصدت الدفاعات الجوية للحكومة السورية لصواريخ معادية أُطلقت من الجولان السوري المحتل.

ويشهد الشمال الشرقي توترات لم يتم حلها مع وجود أطراف فاعلة عديدة. وصرح متحدث باسم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بأن دورية تابعة للولايات المتحدة تعرضت لنيران أسلحة صغيرة من أفراد الميليشيات المحلية، وقتلت أحد المقاتلين. وقالت وسائل الإعلام السورية إن الشخص مدني سوري. وهذه الحادثة هي بمثابة تذكير صارخ بالحاجة إلى وضع ترتيب مستدام لمنطقة الشمال الشرقي بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة على نحو يحترم سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ويستعيد كل ذلك في نهاية المطاف، تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن الحجم المدمر للمعاناة الإنسانية ناتج في المقام الأول عن الصراع العنيف. وعلى نطاق أوسع، لا يزال الاقتصاد السوري يواجه تحديات خطيرة نتيجة لمجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة والتطورات والتدابير. وتذكرنا كل هذه التطورات الحاصلة في جميع أنحاء البلد باستمرار تعرض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية واستقلالها لخطر جسيم جراء استمرار الصراع، وبأنه ما زال أمامنا شوط طويل لإيجاد وسيلة لضمان تحقيق تطلعات الشعب السوري إلى السلام والأمن وإلى مستقبل أفضل. وهذا، بدوره، هو بمثابة تذكير بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع وأن ثمة حاجة إلى عملية سياسية للمضي قدماً في اتجاه التوصل إلى حل سياسي.

وكنت آمل أن يؤدي إطلاق عمل اللجنة الدستورية، على أساس تشكيلتها واختصاصاتها والقواعد الأساسية لنظامها

الداخلي المتفق عليه رسمياً بين الحكومة والمعارضة السوريتين، إلى فتح الباب لبناء بعض الثقة الاطمئنان وإلى توليد دينامية إيجابية أوسع نطاقا لمثل هذه العملية. وحتى الآن، فإن الأمر ليس كذلك. غير أنني أواصل أيضا انخراطي التام في الجهود المبذولة لمحاولة تحقيق تقدم على المسار السياسي، فيما أواصل الضغط على جميع الأطراف للعمل من أجل التهدئة الفورية.

وأواصل العمل مع الأطراف السورية في تضييق هوة الخلافات بشأن جدول أعمال الدورة الثالثة للجنة الدستورية، بناءً على التقيد الصارم بالاختصاصات والنظام الداخلي المتفق عليهما، وهو أمر أكدت أنا ووزير الخارجية المعلم على أهميته الحيوية عندما التقينا في دمشق أواخر الشهر الماضي. وتواصلي مستمر مع الرئيسين المشاركين المعينين من قبل الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية، اللذين يقدم كل منهما اقتراحات ويرد على اقتراحات الطرف الآخر بشأن جدول أعمال محتمل. وكان الرئيس المشارك الذي عينته المعارضة موجودا في جنيف لإجراء المزيد من المشاورات واجتمعت نائبة المبعوث الخاص مطر مع الرئيس المشارك الذي عينته الحكومة في دمشق في الأسبوع الماضي. ولا تزال هناك خلافات، ولكنني آمل أن نتمكن قريبًا من استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف.

واستضاف فريقي في جنيف الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثث وتحديد هوية المفقودين، وذلك كجزء من التناوب بين الأماكن الذي اختاره أعضاؤه، وهم إيران وروسيا وتركيا والأمم المتحدة. وتشارك اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضًا بصفة مراقب. وهذا الملف مهم للغاية لأسباب إنسانية. وسيكون إحراز تقدم فيه ضروريًا أيضًا لبناء الثقة والاطمئنان. وكانت المناقشات بناءة، ولا سيما بشأن العمليات المتعلقة بالمسألة الأساسية المتمثل في المفقودين. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة بشأن هذا الملف لم تسفر بعد عن إحراز تقدم ملموس من حيث الحجم أو الوتيرة فيما يتعلق بالإفراج عن المحتجزين وتوضيح مصير عشرات آلاف السوريين الذين يُجهل مصيرهم. وأكرر ندائي من أجل تنفيذ عمليات إفراج من جانب واحد، وخاصة عن النساء والأطفال. كما أحث الأطراف على تحسين إمكانية وصول الأسر إلى المعلومات المتعلقة بأقاربهم المحتجزين أو المفقودين.

وفي نهاية المطاف، فإن التوصل إلى تسوية سياسية دائمة تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يتطلب عملية أوسع نطاقا. وثمة حاجة إلى بناء الثقة والاطمئنان وتتمثل إحدى طرق القيام بذلك في إطلاق عملية تدريجية. وبالنظر إلى المستوى الحالي للعنف الميداني والمعاناة الإنسانية والتوترات الدولية المتزايدة فيما يتعلق بسورية، تتمثل إحدى الأولويات الفورية في عكس مسار مجموعة من الديناميات التي يمكن أن تزيد من تقويض الثقة ومن تعميق الانقسامات وأن تجعل أي عملية سياسية أكثر صعوبة. ولكن إلى جانب ذلك، يجب أن نستكشف طريقة للمضي قدمًا على أساس اتخاذ السوريين والشركاء الدوليين لإجراءات متبادلة يعزز بعضها بعضا. وأعتزم الاستمرار في هذه المناقشة مع الحكومة والمعارضة السوريتين وجميع أصحاب المصلحة الدوليين، وأعتقد أن ما يكابده السوريون اليوم من عدم استقرار ومعاناة شديدين يذكّرنا بأن مثل هذا النهج السياسي هو السبيل الوحيد المستدام للمضي قدمًا.

ولا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لدفع هذه العملية، عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ولكن شغلي الشاغل اليوم هو المدنيون السوريون الذين يجدون أنفسهم محاصرين في القتال، والذين لا يزالون يعبرون عن الطابع الملح لحالتهم وحاجتهم الماسة إلى الأمان. وهم يشعرون بأن بصوتهم غير مسموع. وأتوجه بنداء جديد من أجل الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني والوقف الفوري لإطلاق النار في إدلب، وفي نهاية المطاف على مستوى البلد. وأحث الأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية على الحفاظ على روابطها وتكثيفها مع الأطراف التي

تتواصل معها لاستعادة الهدوء. وأحث جميع أعضاء المجلس على أن يلقوا بثقلهم بقوة وراء جهود البحث عن سبيل سياسي للمضي قدما. وكما ذكّرنا الأمين العام أمس، فإن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها أن نخدم حقاً مصالح الشعب السوري.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإشادة باثنين من زملائنا في المجال الإنساني، وهما موظفان في منظمة أوكسفام، قتلا بعد ظهر هذا اليوم بينما كانا في مهمة في محافظة درعا في جنوب سورية.

قابلت أمس الدكتورة أماني بلور، وهي طبيبة أطفال سورية عملت لمدة خمس سنوات في مستشفى بُني تحت الأرض لحمايته من الغارات الجوية طوال حصار الغوطة الشرقية الذي استمر خمس سنوات. وهي موضوع فيلم وثائقي بعنوان ”الكهف“، تم ترشيحه خلال حفل جوائز الأوسكار في الأسبوع الماضي. وأوصي بأن يشاهد الجميع هذا الفيلم. إن الدكتور بلورة بطلة في مجال العمل الإنساني. وقالت لي

”نفس الأطفال الذين عالجتهم في الغوطة الشرقية باتوا نازحين مرة أخرى في إدلب. ولا يزالون يعيشون تحت القنابل ولا يزالون خائفين وبلا مأوى ودون تعليم، هذه ليست حياة“.

ووصفت حالة النازحين الجدد الذين ينامون في الشوارع وفي الحقول وفي البرد ولا يجدون مكانا يذهبون إليه. وقالت إن ”الأطفال خائفون ويريدون الأمان“.

قدمت آخر إحاطة إلى المجلس بشأن الكارثة الإنسانية التي تتابع فصولها في شمال غرب سورية في ٦ شباط/فبراير (انظر S/PV.8715). ومنذ ذلك الحين، تضاعفت الأهوال. فقد قُتل ما لا يقل عن ١٠٠ مدني في الفترة ما بين ١ و ١٦ شباط/فبراير في ضربات جوية وبرية في الشمال الغربي، وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وكان من بين القتلى ٣٥ طفلا. وحدث أكثر من ٩٠ في المائة من هذه الوفيات في مناطق لا تسيطر عليها الحكومة. وكما قالت المديرة التنفيذية لليونيسف، هنرييتا فور، ”إن هذا التجاهل البشع لسلامة ورفاه الأطفال والأسر هو أمر يفوق كل الحدود“. إن التجاهل الصارخ لحياة المدنيين وسلامتهم يتعارض مع الالتزامات التي يجب على جميع الأطراف الوفاء بها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وكما أبلغ غاير المجلس للتو، تحولت الخطوط الأمامية في إدلب وغرب حلب بسرعة. وقد أدى تقدم الخطوط الأمامية إلى نزوح السكان على نطاق واسع في غضون أيام، إذ تحاول الأسر الهروب من القصف الجوي والبري الذي لا هوادة فيه. وقد سجل خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ شباط/فبراير، فرار ١٦٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من منطقتي أتارب ودارة عزة، بعيدا عن الخطوط الأمامية المتقدمة. ومرة أخرى، كما قال غاير، نعتقد الآن أن ما يقرب من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا منذ ١ كانون الأول/ديسمبر، معظمهم – أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ – أطفال.

فالناس يفرون في ظروف مروعة. ويفر العديد منهم مشا على الأقدام أو على ظهور شاحنات في درجات حرارة ما دون التجمد وفي المطر وفي الجليد. وينتقلون إلى مناطق تزداد اكتظاظا يعتقدون أنها ستكون أكثر أمانا. ولكن ما من مكان آمن في إدلب. فما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ شخص يتخذون مأوى تحت الأشجار أو في أماكن مفتوحة أخرى. إنني أتلقى تقارير يومية عن أطفال رضع وغيرهم من الأطفال الصغار يموتون في البرد. فتخيلوا حزن والد أو والدة هربا من منطقة حرب مع طفلهما أو طفلتهما فقط ليشاهدا ذلك الطفل يتجمد حتى الموت.

وكما حذر الأمين العام بالأمس، فإن الأعمال العدائية تدور الآن في جميع أنحاء المناطق المكتظة بالأشخاص المذعورين الفارين. وتشمل تلك المناطق الدانا وسرمدا، في اتجاه معبر باب الهوى الحدودي. إن الكثافة السكانية في الدانا الآن، مع العدد المهول من الوافدين الجدد من النازحين، أكبر من الكثافة السكانية في العديد من عواصم بلداننا، ويتزايد عدد الوافدين الجدد يوما بعد يوم. وإذا ما وصلت الأعمال العدائية إلى هذه المناطق المكتظة بالمدنيين، فإن التكلفة البشرية ستكون فورية وضخمة.

وفي ١٠ شباط/فبراير، قُتل طفل وجُرح اثنان آخران في غارة جوية على مخيم للنازحين في كفر العروق في إدلب، وفي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير أصابت الضربات الأرضية مخيمين مؤقتين للنازحين في منطقة سرمدا في شمال ريف إدلب، مما أسفر عن مقتل مدني وإصابة تسعة آخرين بجروح. وكما قالت المفوضة السامية باشليت أمس، لا يوجد مأوى آمن الآن. إن قصف نساء وأطفال يعيشون تحت خرد صناعية من الأغلفة البلاستيكية وفي ظروف تجمد أمر قاس بما يفوق التصديق. ما زلنا نحاول إحصاء عدد المدنيين الذين قتلوا بالأمس.

وقد وزعنا اليوم خرائط جديدة لجميع الأطراف المعنية تبين جميع المواقع الكبيرة جدا التي نعتقد أنها تأوي النازحين الفارين الآن. ويتعين على جميع الأطراف حماية هؤلاء الناس. إن الحركة الجماعية للسكان إلى مناطق أصغر من ذي قبل في إدلب وحلب تفرض ضغطا إضافيا هائلا على المجتمعات المحلية. وقد أغلقت معظم الأسواق أبوابها، والسلع الأساسية المتاحة باهظة التكلفة، وزادت أسعار السلع الأساسية بنسبة ٧٠ في المائة على مدى الأشهر الستة الماضية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر، أوقفت ٧٢ مستشفى ومركز للرعاية الصحية الأولية ومركز للرعاية المتخصصة وعيادة متنقلة نشاطها، موقفة بصورة جماعية خدمات ما يقرب من ٢٠٠ طبيب وأكثر من ٣٠٠ ممرضة وأكثر من ٥٠ قابلة.

وتوقفت مستشفيات الأمومة ورعاية الأطفال في الأتارب ومدينة إدلب، التي تقدم علاجات رعاية أمومة وطفولة منقذة للحياة. وكما أخبرني الدكتور بلور، مع إغلاق المستشفيات والمرافق الطبية، لم يعد للعديد من الأطباء مكان يعملون فيه، حتى مع تزايد الاحتياجات أكثر من ذي قبل. وتتواصل العمليات الإنسانية عبر الحدود من تركيا لتقديم المساعدة ولكن كما قلت من قبل، فإن ذلك يفوق قدرة جهود المعونة.

لقد قدمت إحاطة إلى المجلس، في ٦ شباط/فبراير (انظر S/PV.8715)، بشأن ندائنا للحصول على مبلغ إضافي قدره ٣٣٦ مليون دولار لمساعدة ٨٠٠ ٠٠٠ من النازحين حديثا أو المحتمل نزوحهم على مدى الأشهر الستة المقبلة. ومن الواضح الآن، بسبب ما حدث منذ ذلك الحين، أن ذلك لن يكون كافيا. وفي الأيام القليلة القادمة، نتوقع نشر خطة منقحة بكلفة نحو ٥٠٠ مليون دولار لمساعدة ما لا يقل عن ١,١ مليون شخص.

إننا ننظر في جميع الخيارات لزيادة الدعم إلى الشمال الغربي. ونعمل مع حكومة تركيا لتوسيع نطاق فتح معبر باب الهوى الحدودي إلى سبعة أيام في الأسبوع من أجل زيادة عدد شاحنات المعونة القادمة. ونطلب من الحكومة السورية الإذن بإيفاد بعثة من دمشق إلى المناطق التي سيطرت عليها مؤخرا من أجل معرفة من هم هناك وتقييم احتياجاتهم.

قبل عامين، بالضبط تقريبا، صوت مجلس الأمن مُؤيدا وقف إطلاق النار لمدة ٣٠ يوما في سورية (انظر S/PV.8188). وكان تصويت المجلس بالإجماع، وأعرب القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) عن ”سخطه إزاء فداحة أعمال العنف“. أولا يثير العنف الذي نشهده الآن السخط؟ وأكرر مرة أخرى دعوة الأمين العام المتجددة أمس إلى وقف فوري لإطلاق النار وإلى احترام القانون الدولي الإنساني.

وأود أن أختم برسالة من الدكتور بلور:

”لا يمكننا الانتظار. فالناس يموتون كل دقيقة ويمكن لمجلس الأمن أن يساعد. فمجلس الأمن يعرف ما يحدث. إنهم يراقبون غير أنهم لا يفعلون شيئا“.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): ”إنها مثل نهاية العالم“ – صحيفة نيويورك تايمز؛ ”نقطة الانهيار الأطفال يتجمدون حتى الموت في خضم الهجوم الكامل على إدلب“ – الجزيرة؛ ”هؤلاء الناس يتوسلون إلى العالم لمراعاة محنتهم“ – سي إن إن؛ ”المواجهة بين تركيا وروسيا في سورية تترك ملايين اللاجئين في حالة من الفوضى“ – وول ستريت جورنال.

وقد أُجبر ما يقرب من مليون سوري على الفرار من ديارهم في الأيام الـ ٩٠ الماضية – مليون شخص في ٩٠ يوماً. ولذا فإنني أتساءل إلى متى نقبل هذه العناوين؟ إن الحملة العسكرية التي لا هوادة فيها للنظام وروسيا وإيران وحزب الله ترقى إلى مستوى الرفض التام لجهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن الرامية إلى تيسير عملية سياسية في سورية. ولنتحدث بصراحة، إنها لأعجوبة بالنسبة لي أنه يمكن لزملائنا الروس أن يتكلموا عن وقف إطلاق النار والحلول السياسية في هذه القاعة من دون أن يطرف لهم جفن في الوقت الذي تضرب طائراتهم الحربية المستشفيات وبيوت الأطفال.

وفي الواقع فإن كل يوم يمر من دون وقف حقيقي لإطلاق النار يقلل أكثر من احتمالات التوصل إلى حل سياسي تيسره الأمم المتحدة. وقد أخذ نظام الأسد بالفعل يعلن عن انتصار عسكري ووعد بمواصلة هجومه في شمال غرب سورية، وذلك في الوقت الذي يتجمد فيه الأطفال حتى الموت في الحقول في إدلب.

ولا يمكن للمجلس أن يسمح لسورية وروسيا وإيران بمواصلة السعي إلى إخضاع المدنيين السوريين، إذ أن الفشل في إنهاء هجوم نظام الأسد من خلال وقف لإطلاق النار، تتوسط فيه الأمم المتحدة، يهدد حياة الملايين من المشردين داخليا، ومعظمهم نساء وأطفال. وتهدف الأعمال العسكرية الأخرى إلى تهميش مجلس الأمن ومنعه من تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو قرار يهدف إلى تحقيق سلام عادل ودائم وقد أيده الاتحاد الروسي.

ويرغب الرئيس ترامب والولايات المتحدة الأمريكية بشدة في رؤية روسيا تنهي دعمها لفظائع نظام الأسد في سورية وتلتزم بدلا من ذلك بحل سياسي للنزاع. وسيكون لنتائج النزاع تأثير كبير على مصداقية المجلس وسلطته الأخلاقية. وإذا لم نتقيد بالالتزامات المعتمدة بالإجماع المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وإذا لم نستعيد منطقة تخفيف التوتر السابقة في إدلب، إذن فما الذي يمكن الوثوق بنا بشأنه؟ ما نوع السوابق التي نصنعها؟ فهي في أحسن الأحوال مثيرة لقلق عميق.

وتؤيد الولايات المتحدة المصلحة المشروعة لحليفتنا في حلف شمال الأطلسي، تركيا، التي فعلت أكثر من أي بلد آخر لمساعدة اللاجئين السوريين. ونتفهم قلقها إزاء ازدياد تدفقات اللاجئين نتيجة لاستمرار الأعمال العدائية.

ونرفض رفضا قاطعا بيانات المسؤولين الروس في موسكو التي يلومون فيها تركيا كذباً على تصعيد العنف في شمال غرب سورية، وما من شك في أن نظام الأسد وروسيا – وليس تركيا – مسؤولان عن تدبير هذا الهجوم العسكري وتنفيذه. وكما ذكر ممثلنا الخاص المعني بالتواصل مع سورية، جيم جيفري، في الأسبوع الماضي في أنقرة، فإن الولايات المتحدة ستواصل التنسيق مع تركيا بشأن النهج الدبلوماسية لاستعادة وقف

إطلاق النار في منطقة إدلب لوقف التصعيد وتحقيق انسحاب قوات نظام الأسد إلى خطوط وقف إطلاق النار المتفق عليها في سوتشي في عام ٢٠١٨.

وفي هذا الصدد، ولفترة طويلة جدا، عهدنا إلى روسيا ومسار أستانا لديها بالعمل المتعلق بإرساء عمليات وقف إطلاق النار. ولم يكن الأمر واضحا لدينا من قبل، ولكن من المؤكد أنه لم يعد من المناسب أن نثق في فريق مسار أستانا لإنهاء العنف. وأوضح طريق نراه لإنهاء العنف فورا في شمال غرب سورية هو أن تتولى الأمم المتحدة المسؤولية الكاملة عن مبادرة جديدة لوقف إطلاق النار. وهذه المبادرة ينبغي أن تكون الأولوية الأكثر إلحاحا للأمين العام والمبعوث الخاص للأمم المتحدة بيدرسن.

وفي الختام، أود أن أتناول بإيجاز حالة الرجال والنساء والأطفال في محافظة إدلب. اليوم، سيسمعون على الأرجح الاتحاد الروسي وأولئك المسؤولين الذين ادعوا أنهم يمثلونهم ينكرون معاناتهم ويصفونها بأنها تافهة بل خيالية، أو ربما سيعترف الاتحاد الروسي والمسؤولون الذين يقولون أنهم يمثلون محافظة إدلب بمعاناة أهالي إدلب ولكنهم سيزعمون أن لا علاقة لها بحملة الإرهاب التي يشنونها ضد هؤلاء الناس الأبرياء. هذا هو الافتراء في أبهى أشكاله، وهو أمر مخز.

إن أهالي إدلب يستحقون معاملة أفضل ممن يدعون أنهم يمارسون السلطة عليها، لكنني أريد أن أطلب منهم ألا يفقدوا الأمل – ليس بعد. وفي الأيام المقبلة، لن تدخر الولايات المتحدة أي جهد، بما في ذلك بالعمل مع الحلفاء، لعزل نظام الأسد دبلوماسيا واقتصاديا ولتقديم الإغاثة والموارد، وفي نهاية المطاف السلام لإحلال السلام الذي حُرم منه أهالي محافظة إدلب لفترة طويلة جدا.

والأسئلة التي أطرحها على المجلس اليوم هي: ماذا سيتصدر العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام غدا، وماذا سنفعل حيال ذلك؟

السيد هيوسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ليس هناك الكثير مما أستطيع أن أضيفه إلى ما قالته زميلتي الأمريكية للتو وما قاله مقدما الإحاطتين في بداية جلسة اليوم – إننا نواجه كابوسا.

واسمحوا لي أن أضيف اقتباسين إلى الاقتباسات التي ذُكرت بالفعل. لقد مارك لوكوك نفسه في بيانه المؤرخ ١٧ شباط/فبراير إنه إذا استمرت الأمور كما هي، فإننا نواجه أكبر قصة رعب إنسانية في القرن الحادي والعشرين. وإذا نظرنا إلى النمط السائد في الميدان حيث يبدو أن النظام السوري المدعوم من روسيا وحلفاء آخرين يستهدفون في المقام الأول المناطق التي لجأ إليها عدد كبير من المشردين. وعلى حد تعبير ميشيل باشلي، فإنه من القسوة التي لا يمكن تصديقها أن يتعرض للقصف مدنيون يعيشون تحت وطأة البرد القارس.

وبالنظر إلى اشتداد الحالة، فإن كل ما يمكننا القيام به هو دعم الأمين العام للأمم المتحدة الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار. وأود أيضا أن أؤيد فعلا ما قالته ممثلة الولايات المتحدة للتو بأن صيغة مسار أستانا لا طائل منها بعد الآن، ويجب على الأمم المتحدة أن تتدخل. وليس هناك خيار آخر عدا دعم ما يقلوه غير بيدرسن وما يفعله، ولكنني أعتقد أيضا أن الوقت قد حان لكي يضطلع الأمين العام بدوره. إننا نواجه مسؤولية كبيرة هنا باعتبارنا أعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهي أن نوقف ما يقع هناك. ويجب ألا ندخر جهدا.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التصعيد فيما يتعلق بقوة المراقبة التركية، ونطالب النظام السوري بوقف هجماته على القوات التركية. وندعو إلى العودة الفورية إلى وقف التصعيد.

إننا نقول دوما إنه عندما يتعلق الأمر بالمشاكل، لا يوجد حل عسكري لمشكلة ما إذا أريد تحقيق الاستقرار المستدام. وأعتقد أننا نواجه في هذا الصدد حالة تحاول فيه سورية وروسيا وحلفاؤهما إثبات العكس، أي أن هناك حلاً عسكرياً وأن

السيطرة على أراضي بلد من البلدان يمكن استعادتها بطرد مليون شخص من المنطقة. وفي المجموع، من المحتمل أن يكون هناك ٣ ملايين شخص في المنطقة، ولا تزال الهجمات مستمرة. ولا بد من وقفها إذا كنا لا نريد أن نشهد في نهاية المطاف أكبر قصة رعب إنسانية في القرن الحادي والعشرين.

وإذا استمر هذا الأمر، فإننا سنواجه قريباً حالة سيكون فيها عدد السوريين الذين يعيشون خارج البلد أكبر من عدد السوريين الذين يعيشون داخله، والباقون سيعيشون في بلد مدمَّر تدميرا كاملا، ماديا ومعنويا. ولإحلال السلام في سورية، ما من بديل آخر عدا إطلاق العملية السياسية وتفعيل اللجنة الدستورية وتحقيق المصالحة في البلد، وأيضا المساءلة عن الجرائم المرتكبة.

وبالمناسبة، سنستمع في الاجتماع بصيغة آريا بعد ظهر اليوم لمداخلة من لجنة التحقيق ستركز على انتهاكات حقوق الطفل خلال النزاع السوري وستقدم توصيات لجميع أطراف النزاع بشأن سبل المضي قدما. وهذا هو الطريق الذي ينبغي أن نتبعه.

فلنعد إلى نقطة الانطلاقة. فقد كانت سياسة العنف الوحشي والقمع والاضطهاد التي اتبعها النظام السوري، في المقام الأول، هي سبب هذا النزاع ولا تزال هذه السياسة تحول دون عودة النازحين واللاجئين السوريين إلى ديارهم. ونعلم جميعا الاعتقالات التعسفية والتعذيب والعنف الجنسي والاختفاء القسري وتسليم المجرمين وقتل المحتجزين وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهي مصدر هذا النزاع. ولذلك أود أن أختتم بياني بتوجيه نداء إلى زميلنا الروسي لوقف دعم سورية. فإذا قال للسوريين إنه لم يعد هناك دعم عسكري للنظام السوري، فإنه سيضطر لوقف الهجوم على سكانه.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نعرب عن تعازينا لأسر وأصدقاء العاملين في منظمة أوكسفام الذين ذكرهم السيد لوكوك والذين قتلوا.

وأشكر السيد بيدرسن والسيد لوكوك على إحاطتيهما.

وأتفق تماما مع زميلي الألماني وزميلتي الأمريكية. ولن أكرر الأرقام التي أشار إليها السيد لوكوك بشكل صارخ، ولكني أود أن أؤيد ما قالته المفوضة السامية باشليه التي تساءلت كيف يمكن لأي شخص أن يبرر تنفيذ هذه الهجمات العشوائية واللاإنسانية. وقد قالت أيضا إن ٩٣ في المائة من الوفيات منذ ١ كانون الثاني/يناير تسببت فيها الحكومة السورية وحلفاؤها.

ولذلك أود أن أعيد طرح سؤال المفوضة السامية على الروس والسوريين – وتحديداً على ممثليهم في هذه القاعة اليوم. كيف يمكنهما أن يبررا تنفيذ هذه الهجمات العشوائية واللاإنسانية؟ وماذا يفعلان لدعم القانون الإنساني الدولي؟ وماذا يفعلان لحماية الناس الهاربين؟ إلى أين يتوقعان أن يهرب هؤلاء الناس؟ وماذا يفعلان لحماية المرافق الطبية وضمان أن يحصل الناس الذين وصفهم السيد لوكوك بوضوح على المساعدة التي يحتاجون إليها؟ ومتى تبدأ نهاية هذه المأساة؟

لقد سمعنا أن الحكومة السورية قالت إنها ستواصل هجومها. كيف يمكن للنظام أن يفعل ذلك بعد كل ما سمعناه اليوم، بينما يدينه المجتمع الدولي بأسره – باستثناء ثلاثة بلدان – على ما يفعله بأهالي إدلب؟

وأتفق مع الممثل الألماني والممثلة الأمريكية على أن مسار أستانا لا طائل منه. لقد أعطيناها جميعا فرصة وانتظرنا في الواقع وقتا طويلا. وينبغي أن نتخلى عن مسار أستانا وينبغي أن نعمل مع الأمم المتحدة من أجل بدء العملية السياسية والتمسك بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إذا جاز لي القول، هناك مجال واحد لا أتفق عليه مع السيد لوكوك. ليس الحالُ أن مجلس الأمن لا يفعل شيئا؛ فـ ١٣ عضوا من أعضاء مجلس الأمن، وربما ١٤ منهم، مستعدون للعمل، ولكن ما تقوم به الحكومة السورية على أرض الواقع

محميٌّ بحق النقض الروسي. ولم يكن هذا هو الغرض من إنشاء مجلس الأمن، ولم يكن الغرض من منح الأعضاء الخمسة الدائمين حق النقض – بحيث يعاني هؤلاء الأبرياء على أرض الواقع ليس فقط مرة واحدة ولكن عدة مرات تحت قسوة النظام السوري وهمجيته.

وأود أيضا أن أردد ما قاله زميلاي الألماني والأمريكي عن تركيا. نحن بحاجة إلى وقف الهجمات على تركيا. فقد بذلت تركيا جهوداً للتوصل إلى حل سلمي في إدلب، ونحن نشعر بالقلق إزاء تأثير التصعيد على تركيا، التي تحملت بالفعل عبء استضافة أكثر من ٣,٥ ملايين لاجئ أجبروا على الفرار من سورية. ولذلك فإنني أتطلع إلى الاستماع إلى ما سيقوله الممثل التركي في وقت لاحق.

وأشارك الآخرين في دعوة روسيا إلى إنهاء دعمها لهذه الحملة القاتلة وللحكومة السورية الهمجية. وأشارك الأمين العام في الدعوة إلى وقف فوري وحقيقي ودائم لإطلاق النار في إدلب وإلى إيجاد حل دائم للحالة هناك. وندعو مرة أخرى سورية وروسيا وإيران إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وإلى إعطائنا جوابا بشأن ما تقوم به لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وأنتقل إلى ما قاله السيد بيدرسن عن اللجنة الدستورية والعملية السياسية، حيث لا نزال نشعر بخيبة أمل عميقة إزاء مماطلة اللجنة الدستورية. ومن الصعب أن نصدق أنه ليس لدينا حالة همجية على أرض الواقع فحسب، بل إن السلطات السورية تعرقل العملية السياسية في الواقع. ينبغي لهم أن يأتوا إلى الطاولة. وأود أن أسجل مرة أخرى دعم المملكة المتحدة للمبعوث الخاص للأمم المتحدة في جهوده الرامية إلى استئناف عمل اللجنة، وأود أيضا أن أؤكد للأمم المتحدة أن المملكة المتحدة على استعداد لدعم أي اتفاق تؤيده الأمم المتحدة، وأننا نواصل دعم عمل المبعوث الخاص بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نود أن نتقدم بأحر تعازينا بوفاة اثنين من العاملين في المجال الإنساني اليوم، مما يوفر مزيدا من الزخم للعمل الجماعي من جانبنا لوقف العنف في شمال غرب سورية.

ونشكر السفير بيدرسن والسيد لوكوك على إحاطتيهما. وأغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد دعمنا لهما وتصميمنا على مواصلة المضي قدما في توطيد عملية السلام في سورية.

وتكرر الجمهورية الدومينيكية مرة أخرى الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الحالة في الجمهورية العربية السورية بصفة عامة وفي شمال غرب البلد بصفة خاصة. ونكرر التأكيد على أنه ما دام هذا العنف سائدا، ويتسم بانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، فإن التقدم نحو حل سياسي عن طريق التفاوض سيظل مستحيلا. وهذا يعني أنه على الرغم من العوامل المحتملة الأخرى، لم يتسن بعد استئناف عمل اللجنة الدستورية. ونعتقد أنه من المؤسف وغير المقبول، بعد كل هذا الجهد والوقت والطاقة في إنشاء اللجنة، ألا يكون هناك على ما يبدو سوى احتمال ضئيل بأنها ستفي بولايتها. وهذا يعني أن الحل العسكري، الذي يتضمن تدابير مكافحة الإرهاب، والعملية السياسية، هما ببساطة أمران يستبعد أحدهما الآخر.

ويجب أن تكون هناك طريقة لإيجاد طريقة ثالثة تتيح لنا المجال لمعالجة الحالة المثيرة للجزع للسكان المدنيين في شمال غرب البلد وحماية العملية السياسية. وهناك ٩٠٠ ٠٠٠ سبب للسعي إلى هذا النهج الوسطي واتباعه على وجه السرعة؛ فـ ٩٠٠ ٠٠٠ هو عدد السوريين الذين شردوا، نصفهم من الأطفال، وهم بحاجة إلى حلول. إنهم يموتون بردا وجوعا. وهم يستحقون الحماية ولهم الحق في حياة كريمة. ومع ذلك، يحق للاجئين السوريين أيضاً العودة بطريقة آمنة وكريمة وطوعية إلى ديارهم الأصلية أو إلى أي مكان آخر يختارونه، شريطة أن يحصلوا على ضمانات دائمة لرفاههم وتنميتهم. وينطبق الشيء

نفسه على المدنيين السوريين الذين تُركوا وراء الركب – أي الذين بسبب عدم توفر الوسائل الاقتصادية للابتعاد عن العنف شمالا، لم يكن أمامهم خيار سوى البقاء، وربما يواجهون الموت، في الأماكن التي عرفوا أنها كانت آمنة في السابق.

وأود أن أبرز بعض الجوانب المحددة جدا لهذه الحالة الصعبة والحساسة. يجب أن يكون التوصل إلى وقف كامل وفوري لإطلاق النار في شمال غرب البلد هو الأولوية المطلقة لتجنب تصعيد واسع النطاق. ويجب أن تكون الأمم المتحدة في صميم هذه الجهود، بوصفها داعمة للحل الدائم ومُيسرة له. ومن هذا المنطلق، ندعو الطرفين إلى الحضور إلى طاولة المفاوضات وتجديد التزامهما بالتقيد باتفاقات وقف إطلاق النار واستعادة الهدوء.

إن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تتم كالمعتاد في إدلب. فنظرا لوجود ٣ ملايين مدني سوري، يجب أن تُحترم إجراءات مكافحة الإرهاب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، من أجل ضمان حماية السكان المدنيين. ويجب ضمان وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الملحة للسكان الذين بُطش بهم وهُزوا وصُدموا بسبب سنوات عديدة من العنف السوري – السوري.

وأخيرا، نأسف لأن الباب الذي كان يمكن للجنة الدستورية أن تفتحه أمام عملية سياسية واسعة النطاق لم يُفتح على ما يبدو. وسيتطلب انعدام الثقة السائد واللامبالاة الواضحة بذل جهود أكبر منا جميعا في المجلس، كضامنين للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لكسر الحلقة والمضي قدما دون مزيد من التأخير أو الأعذار. وأذكِّر أعضاء المجلس وممثلي الأمم المتحدة بأن التاريخ سيحكم علينا لعدم تحركنا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما.

وكما ذكر المبعوث الخاص في وقت سابق، من المؤسف أنه لم يحرز أي تقدم على المسار السياسي وأنه لا تزال هناك خلافات فيما يتعلق باللجنة الدستورية. ومع ذلك، يرى وفد بلدي أن الأطراف السورية تدرك تماما أهمية هذه العملية للمضي قدما، وأنها ستفي بمسؤولياتها في نهاية المطاف بالاتفاق على المبادئ الدستورية. وبقدر ما نريد من الأطراف السورية أن تبني الثقة فيما بينها، يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يثق بها وأن يدعم بالكامل العملية السياسية التي تقودها سورية وتملك زمامها، وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن الحالة في شمال غرب سورية مقلقة للغاية. وكما سمعنا من المبعوث الخاص بيدرسن، فقد شُرد منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٩٠٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وهذا عدد كبير جداً. وما برحنا نسمع تقارير عن موت رُضع وأطفال بسبب درجات الحرارة التي تنخفض تحت الصفر. وقد فرّت الأسر من منازلها بحثاً عن الأمان. ومع ذلك، انتهى بهم الأمر إلى النوم في العراء لأن مخيمات المشردين داخليا مكتظة.

إن الاستجابة الإنسانية تتحمل أعباء فوق طاقتها. وقال وكيل الأمين العام مارك لوكوك، في أحدث بياناته، إن العاملين في المجال الإنساني أنفسهم يتعرضون للتشريد والقتل. وهذا كابوس للمجلس وللمجتمع الدولي بأسره. بيد أن هذا ليس كابوسا لجميع هؤلاء المشردين. وهذا ليس كابوساً للأمهات اللواتي يحاولن حماية أطفالهن المحتضرين من البرد؛ إنه بالأحرى الواقع الذي يجب أن يعانوه – واقع كارثي.

وتود إندونيسيا التأكيد على ثلاث نقاط. أولا، الحاجة إلى وقف فوري للتصعيد. ويحث وفدي على وقف التصعيد فورا ويناشد جميع الأطراف الرئيسية ذات الصلة في الميدان استعادة الهدوء فورا وعدم إطالة أمد معاناة المدنيين. يجب أن يتوقف التصعيد والعنف. ويجب احترام وقف إطلاق النار احتراما

كاملا. ويجب على جميع الأطراف المشاركة في النزاع أن تحترم التزاماتها بحماية المدنيين، فضلا عن الهياكل الأساسية العامة، بموجب القانون الدولي الإنساني. وكما ذكر السيد بيدرسن، ينبغي دائما احترام مبدأ التناسب. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

ثانيا، يجب تهيئة بيئة مواتية للحوار. إن تهيئة بيئة إيجابية على أرض الواقع أمر أساسي للنهوض بعمل اللجنة الدستورية وإتاحة إجراء أي إصلاح دستوري في سورية. وفي غضون ذلك، نأمل أن تتيح الأطراف السورية نفسها دائما لإجراء حوار حقيقي وأن تواصل المحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة بحسن نية.

ثالثا، من المهم تجنب أي خطاب أو أعمال استفزازية. وينبغي ألا تتفاقم الحالة المعقدة في سورية من خلال الخطاب أو الإجراءات غير الضرورية التي من شأنها زيادة استثارة الظروف الراهنة وتعقيدها. لقد حان الوقت لكي نمارس جميعا ضبط النفس ونبحث عن حلول ملموسة. يجب أن نركز على إنقاذ حياة الناس. هذا ما هو متوقع منا.

وفي الختام، نكرر مرة أخرى أننا نقف إلى جانب المبعوث الخاص في محاولة إيجاد حل لهذه المسألة التي طال أمدها في سورية. وينبغي مواصلة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص وفريقه، مثل عودة المحتجزين والمفقودين، وإن كانت صغيرة، من أجل بناء الثقة. ونؤكد مرة أخرى على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ونشدد على أنه لا يوجد حل عسكري، وأن هناك حاجة إلى حل سياسي دائم، وأن هدفنا ينبغي أن يكون تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب السوري. ويلزم اتخاذ إجراءات ملموسة لإنهاء معاناة الشعب السوري. يمكن أن يبدأ ذلك من المجلس. لنتحد من أجل إنقاذ حياة الناس. وكما ذكر السيد لوكوك للتو الآن فإن الناس تراقبنا جميعا.

السيد غولاب (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى المبعوث الخاص غاير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما بشأن الحالة في سورية. وأود أيضا أن أعرب عن دعم جنوب أفريقيا الكامل للمبعوث الخاص بيدرسن وأن أثني على جهوده الرامية إلى الخروج من المأزق الحالي.

وبينما نعترف بحق الجمهورية العربية السورية في استعادة سيطرتها على كامل أراضيها، تشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء الصراع في شمال غرب سورية، ولا سيما أثره على الحالة الإنسانية. ونحث جميع الأطراف على السعي إلى إيجاد حل سلمي للصراع. ويتطلب هذا الحل السلمي وقفا للأعمال القتالية وحلا يدعم سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، يجب أن يتوقف الدعم الخارجي للجماعات المسلحة فورا. لا يمكننا أن نسمح لأطراف خارجية باستخدام الصراع المدمر في سورية كأداة بديلة لتحقيق مصالحهم الخاصة.

لزيادة العنف تأثير مباشر على الحالة الإنسانية في سورية، حيث فر آلاف المدنيين من الأعمال القتالية إلى مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا المكتظة أصلا. وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها لجميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو السلطات المختصة إلى كفالة إيصال المعونة الإنسانية والمساعدة إلى جميع من يحتاجون إليها على نحو آمن ومحايد ودون عوائق. وقد أعطت الظروف الشتوية القاسية زخما إضافيا لضرورة تقديم المعونة الإنسانية الأساسية، بما في ذلك مجموعات مستلزمات فصل الشتاء ومستلزمات الإيواء. ويجب أيضا ضمان وصول المدنيين إلى الممرات الإنسانية.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، فإن الخيار المستدام الوحيد هو التوصل، من خلال حوار شامل بقيادة سورية، إلى حل سياسي يعكس إرادة الشعب السوري. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمشاركة النشطة للنساء والجماعات الدينية في محادثات السلام هذه ونشجعها، لأن لجميع المجموعات منظورات فريدة تطرحها.

وترحب جنوب أفريقيا بتشكيل اللجنة الدستورية، وكذلك لجنة الصياغة، بوصفها تمثل جميع الشعب السوري – الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني – في تنفيذ ولايتها المتمثلة في صياغة دستور جديد لسورية. وتحث جنوب أفريقيا جميع أعضاء اللجنة الدستورية على بذل جهود متضافرة من أجل الاتفاق على جدول أعمال لإجراء مناقشات حقيقية بشأن صياغة دستور يشكل عنصرا أساسيا من عناصر حل مستدام للصراع في سورية.

إن عمل اللجنة الدستورية ليس سوى جانب واحد من العملية السياسية الأوسع نطاقا في سورية، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يجب أن تنفذه جميع الأطراف وتحترمه بالكامل. ولكي تكون العملية السياسية مستدامة يجب أن يقودها ويملك زمامها السوريون. والتدخل الخارجي في تلك العملية يضر بنجاحها.

ولكي تحرز مفاوضات السلام هذه تقدما موثوقا به، يجب أن يثق الطرفان في بعضهما البعض. وفي ذلك الصدد، تشجع جنوب أفريقيا جميع الأطراف على اتخاذ تدابير لبناء الثقة. ويمكن أن تشمل تلك التدابير إحراز تقدم في الإفراج عن المدنيين المحتجزين، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة. وقد أحاط وفدي علما بالاجتماع الأخير للفريق العامل المعني بالمحتجزين والمفقودين في جنيف ويتطلع إلى نتائجه. ونحث الفريق العامل على بذل كل جهد ممكن لتحقيق تقدم حقيقي بشأن هذه المسألة. وكجزء من تدابير بناء الثقة هذه لتعزيز إحراز تقدم، ينبغي النظر في تخفيف التدابير الاقتصادية المفروضة على سورية إذا كان هناك تقدم على الجبهة السياسية.

وفي الختام، تؤمن جنوب أفريقيا إيماناً راسخاً بأن الأوضاع الإنسانية والسياسية في سورية مترابطة، إذ يؤدي إحراز تقدم موثوق به في أحد المجالات إلى إحراز تقدم موثوق به في المجال الآخر. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتعزيز التقدم على هذين المسارين من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وسلمية للصراع. هذا أقل ما يستحقه الشعب السوري.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر غاير بيدرسن ومارك لوكوك على إحاطتيهما الشاملتين جدا. وننضم إلى الآخرين في الإعراب عن تعاطفنا مع أسر وأقارب وأصدقاء العاملين في المجال الإنساني التابعين لمنظمة أوكسفام اللذين فقدا حياتهما في وقت سابق اليوم.

قبل أسبوعين فقط، جلسنا في هذا المجلس للإعراب عن قلقنا المشترك إزاء الحالة في شمال غرب سورية (انظر S/PV.8715). ونحن هنا مرة أخرى اليوم لأن الحالة استمرت في التدهور. إننا نكرر دعواتنا السابقة إلى الوقف الفوري والمستدام لجميع الأعمال القتالية، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لوضع حد للمعاناة، التي أصبحت للأسف سمة من سمات الحياة اليومية لكثيرين من أبناء الشعب السوري.

إن الاستمرار على المسار العسكري الحالي لن ينهي الصراع الحالي. ولن يحقق أهداف القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولن ينهي الأزمة الإنسانية أو يحقق الاستقرار في سورية. ما سيحققه هو المزيد من تشريد المدنيين في ظروف قاسية حيث عليهم أن يكافحوا من أجل البقاء على قيد الحياة، ويؤدي لوقف المعونة الإنسانية الحيوية وفقدان المزيد من الأرواح. ولهذا السبب، نعرب مرة أخرى عن تأييدنا لعمل المبعوث الخاص بيدرسن. ونحن ننوه ونشيد بالجهود التي بذلها مؤخرا من أجل التوصل إلى حل سياسي من خلال الدخول في حوار مع الطرفين. وكمدافع قوي عن الحوار، فإننا نأمل أن يؤدي إلى تخفيف حدة التصعيد ومنع مواجهة عسكرية واسعة النطاق.

وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بجميع الجهود الرامية إلى التوسط في وقف لإطلاق النار في إدلب والتقيد به، بما في ذلك من خلال صيغة أستانا والأمم المتحدة. والواقع أن أي حل ينبغي أن يشمل جميع الأطراف المعنية والأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نرحب بانخراط المبعوث الخاص بيدرسن مع ضامني أستانا. ونشيد بالجهود الجادة التي يبذلها ضامنو أستانا ونؤيد مشاركة الأمم المتحدة.

وتشدد سانت فنسنت وجزر غرينادين مرة أخرى على ضرورة إجراء عملية سياسية تتسم بالمصداقية والتوازن والشمول وتلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. وهذا هو السبيل الوحيد الممكن صوب تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

ويشكل وجود كيانات إرهابية مدرجة على قوائم الأمم المتحدة في البلد شواغل أمنية محلية وإقليمية مشروعة استلزمت القيام بعمليات عسكرية. ومع ذلك، يجب أن نذكّر الأطراف بأن تلك العمليات لا تعفيها من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والتدابير الرامية إلى بناء الثقة هي أيضا عناصر رئيسية لنجاح العملية السياسية. وعلى هذا النحو، ينبغي معالجة مسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين لتعزيز حسن النية. وعلاوة على ذلك، يجب تهيئة الظروف لعودة اللاجئين والنازحين داخليا عودة آمنة وكريمة وطوعية. تستحق سورية وشعبها الأمن للعيش في حالة من الهدوء. فقد سلبهم هذا النزاع الكثير وسيظل يسلبهم إذا فشلنا في تحمّل مسؤوليتنا بالتأكد من انتهاء المعاناة عند هذا الحد.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما. وتقدر الصين المساعي الحميدة التي يبذلها المبعوث الخاص وتؤيد جهوده الجارية لتعزيز الاتصال مع جميع الأطراف في سورية وضامني أستانا، للاستماع إلى الطلبات المعقولة المقدمة من الحكومة السورية، ومواصلة النهوض بالعملية السياسية وفقا لمبدأ قيادة السوريين وامتلاكهم زمام الأمور والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونظرا لترابط القضايا السياسية والأمنية والإنسانية الخطيرة في سورية، يجب أن نتخذ تدابير معينة لدفع العملية السياسية في البلد إلى الأمام.

أولا، يجب أن نواصل المضي على الطريق نحو تسوية سياسية وأن نستفيد استفادة جيدة من اللجنة الدستورية كمنبر. إن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة السورية ويجب أن يقوم على الحفاظ على سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. لقد كان إنشاء اللجنة الدستورية خطوة أولى هامة للعملية السياسية السورية. وينبغي الاستفادة على نحو كامل من دورها على أساس النتائج القائمة. وإن كان لا يمكن تجنب الخلافات بين الأطراف السورية في عمل اللجنة الدستورية، إلا أنه يجب حلها عن طريق الحوار. وينبغي أن نولي اهتماما خاصا للحفاظ على استقلالية عمل اللجنة وتهيئة الظروف اللازمة لتمكين جميع الأطراف في سورية من تضييق هوة خلافاتهم وبناء توافق في الآراء. ونأمل أن يبدي أعضاء اللجنة إرادة سياسية، وأن يدعموا روح التوافق، وأن يضطلعوا بدور بناء في التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين جميع الأطراف في سورية.

ثانيا، يجب القضاء على الإرهاب في سورية من أجل تهيئة بيئة أمنية مواتية للنهوض بالعملية السياسية. لقد أدى تفشي الإرهاب إلى تقويض احتمالات إجراء عملية سياسية جادة ومستقبل أفضل للبلد إلى حد كبير. وعليه، يجب أن يؤخذ على محمل الجد وأن تتصدى له جميع الأطراف. لقد أصبحت إدلب مرتعا للإرهاب، وكان للمشكلة الحادة المتمثلة في المقاتلين الإرهابيين الأجانب آثار تراكمية كبيرة. وينبغي للبلدان أن تقضي على الملاذات الآمنة التي أنشأتها الجماعات الإرهابية في سورية، وفقا للقانون الدولي وجميع قرارات المجلس ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتؤيد الصين جميع الأطراف في جهودها المتواصلة للتوصل إلى حلول شاملة وطويلة الأجل لمشكلة إدلب من خلال الحوار والمفاوضات.

ثالثا، ينبغي بذل الجهود لتحسين الحالة الإنسانية في سورية، مما سيساعد على دفع عملية التسوية السياسية قدما. ويجب على المجتمع الدولي أن يكثف تقديم المساعدات الإنسانية إلى

سورية وأن يدعم الأمم المتحدة من خلال تقديم المساعدة إلى النازحين. وينبغي تقديم المعونة الإنسانية دون أي قيود سياسية. وعلى المدى الطويل، ينبغي أن ندعم الحكومة السورية في إعادة البناء حيثما تكون الحالة الأمنية مستقرة نسبيا. يتحمّل المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية عن مساعدة سورية على استعادة التنمية الاقتصادية والهدوء. ومن أجل تنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية بفعالية في سورية، ينبغي أن نعزز الاتصال والتنسيق مع الحكومة وأن نحترم سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أتقدم بتعازينا إلى أوكسفام والأسرة الإنسانية بعد وفاة اثنين من أفرادها اليوم في سورية. وأشكر السيد بيدرسن والسيد لوكوك على إحاطتيهما اليوم. وأرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد بيدرسن لتهيئة الظروف المؤدية إلى تسوية سياسية للأزمة السورية.

وفي حين أن إنشاء اللجنة الدستورية قد أعطى بصيصا من الأمل، فإنه للأسف لم يترجم إلى تقدم كبير لأن الأطراف لا تزال متعنتة. وأشجّع السيد بيدرسن على مواصلة جهوده لتهدئة الشكوك وبناء الثقة بين الطرفين، وبالتالي نزع فتيل التوترات في بيئة التفاوض.

ومن المؤسف أن تصاعد العنف منذ الأول من كانون الأول/ديسمبر قد دفع بمئات الآلاف من السوريين – أساسا النساء والأطفال – إلى ترك منازلهم في هذا الموسم البارد. وبينما يجب علينا جميعا أن نكافح الإرهاب حيثما كان ذلك ضروريا، يجب علينا أن نفعل ذلك في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني وأن نكفل على وجه التحديد حماية المدنيين الأبرياء وضمان حصولهم على المساعدة الإنسانية.

ويدعو وفد بلدي العناصر المتحاربة من كلا الجانبين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل على تخفيف التوتر. ونذكّر الأطراف المعنية باحترام التزاماتها في إطار الاتفاقات التي تم التوصل إليها من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

ولا تزال النيجر مقتنعة بأن الأوضاع السياسية والإنسانية في سورية لا يمكن معالجتها بصورة مستقلة عن بعضها البعض لأن الأعمال العدائية الجارية تؤثر سلبا على الحالة الإنسانية، التي تؤثر بدورها على الحالة السياسية.

ويعتقد وفد بلدي أن تسوية الأزمة السورية يجب أن تكون سياسية وليست عسكرية، في عملية يقودها الشعب السوري، بما في ذلك جميع عناصر مجتمعه. ولهذا السبب يجب أن نعيد العملية السياسية على وجه السرعة إلى مسارها الصحيح، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي الختام، ندعو مرة أخرى جميع أطراف النزاع إلى كفالة احترام وقف إطلاق النار وتيسير وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المدنيين الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، ولا سيما في هذه الفترة من البرد القارس. ولا يمكننا أن نظل غير مبالين بالإحاطات المروعة التي قدمها السيد بيدرسن والسيد لوكوك. لقد حان وقت العمل. لقد حان الوقت للمساهمة عملياً في وضع حد لليأس في سورية. وقد حان الوقت لكي يضطلع المجلس بمسؤولياته، لأن مصداقيته تتوقف على ذلك.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، نود أن نعرب عن شكرنا للمبعوث الخاص غاير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما اليوم أمام المجلس بعد إحاطتيهما المقدمتين قبل أسبوعين (انظر S/PV.8715).

لم يطرأ أي تغيير على موقف فييت نام بشأن هذه المسألة. فما زلنا نؤيد الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة والأمين العام والمبعوث الخاص من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة التي طال أمدها. ونؤيد عمل اللجنة الدستورية التي تيسّرها الأمم المتحدة، والتي تعمل كمنبر للحوار الحقيقي فيما بين الأطراف السورية. وقد وصفها البعض بأنها فاتحة لعملية السلام في سورية. وإذا أريد للباب أن يظل مفتوحا ومتاحا،

فيجب أن نبني ما يكفي من الثقة والطمأنينة لتمهيد الطريق نحو تحقيق نتيجة ملموسة. ويجب على جميع الأطراف أن تواصل تعزيز تدابير بناء الثقة.

ثانيا، نعتقد اعتقادا راسخا أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام لشعب سورية هو من خلال حل سياسي شامل وموثوق به وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والأهم من ذلك قرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويتطلب ذلك الحل إرادة سياسية سليمة وقوية من جميع الأطراف المعنية في عملية الحوار والتفاوض. ونرحب بالمناقشات الجارية بين الأطراف المعنية لمعالجة الوضع. إلا أنه من المحزن عدم إحراز أي تقدم شهرا تلو الآخر.

ثالثا، لا يزال يساورنا قلق عميق إزاء تصعيد الحالة في شمال غرب سورية وما يتركه ذلك من آثار جسيمة على رفاه ٤ ملايين شخص في المنطقة. وكلما طال أمد النزاع واستمر التصعيد بدون حل سياسي، كلما ازدادت معاناة المدنيين الأبرياء. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الزيادة في التشريد وإعادة التشريد، التي أثرت على نحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص خلال الأسبوعين الماضيين، زهاء ٦٠ في المائة منهم من الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير إلى مقتل عدد كبير من المدنيين، بما في ذلك في مخيمات المشردين داخليا.

ودرجات الحرارة هناك تماثل درجات الحرارة في نيويورك الآن. ومن الصعب تصور حالة أشخاص يعيشون بدون المأوى المناسب والإمدادات الضرورية، ولا سيما النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، ندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب زيادة تدهور الحالة. إن مكافحة الإرهاب أمر لا بد منه، ولكن حماية المدنيين الأبرياء وتجنب معاناة المدنيين يجب أن يمثلا دائما ضرورة حتمية للجميع. ولذلك نؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار.

أخيراً وليس آخراً، ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يواصلا الحث على بذل مزيد من الجهود وأن يدعما هذه الجهود، بما في ذلك الجهود الدبلوماسية الدولية، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للحالة في سورية، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي وكذلك سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وهذا هو أنجع مسار لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في سورية والمنطقة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون للمبعوث الخاص غاير بيدرسن على إحاطته. وكذلك استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام السيد مارك لوكوك. وقد فاجأتنا إجراءات القائمين بالصياغة في مجلس الأمن الذين طلبوا دعوة مارك لوكوك في آخر لحظة، ولكن الدوافع واضحة لنا، لأننا تكلمنا عن هذا الأمر أكثر من مرة. وقد ناقشنا بشكل من الأشكال هذا الشهر بالفعل المسائل الإنسانية مرتين، ويتضمن برنامج مجلس الأمن أيضا إحاطة شهرية عن الجوانب الإنسانية للحالة في سورية في ٢٧ شباط/فبراير. وربما يمكننا في المرة القادمة دعوة السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ومناقشة مختلف جوانب الأزمة السورية التي ينظر فيها مجلس الأمن.

ولكننا نود اليوم أن نركز على المناقشة التي كان من المقرر إجراؤها اليوم بشأن المسار السياسي. إننا نسعى إلى النهوض بعملية التسوية السلمية، مع اضطلاع روسيا بدور رئيسي إلى جانب تركيا وإيران. وقد أنشئت اللجنة الدستورية، ولا توجد ببساطة آلية أخرى لإجراء حوار سياسي. وقد عقدت تلك اللجنة جلستين حتى الآن.

والآن يعمل المبعوث الخاص وفريقه على عقد اجتماع ثالث لهذه اللجنة وهم على تواصل دائم مع الأطراف السورية. ولتحقيق ذلك الهدف، زار المبعوث الخاص وفيما بعد نائبته دمشق مؤخرا. ونعتقد أن هذا النهج هو النهج الصائب – إذ ينبغي للأطراف أولا أن تتفق على جدول أعمال الاجتماع

لكفالة إجراء مناقشات بشأن مسائل محددة. وبالطبع نود جميعا أن نرى تقدما على المسار السياسي، ولكن زجَّ أو فرض حلول جاهزة من شأنه أن ينتهك المبدأ الذي اتفقنا عليه جميعا: وهو أن مستقبل سورية يجب أن يقرره الشعب السوري. وسنسعى أيضا إلى تشجيع جميع السوريين على العمل بصورة بناءة.

وقد وجهت النصيحة إلى روسيا بشأن ما يجب أن تفعله وكيفية القيام به. وبإمكاننا أيضا أن نقدم بعض التوصيات.

أولا، ما يجب الكف عنه هو حماية المقاتلين، بمن فيهم المنتمون لتنظيمات مدرجة على قوائم مجلس الأمن، مثل هيئة تحرير الشام. وقد سمعنا مؤخرا مرة أخرى بيانا من جيمس جيفري بأنه قد يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق مع هيئة تحرير الشام. ولا يمكن توفير غطاء سياسي للإرهابيين عن طريق وصفهم بالثوار وإجبار الحكومة السورية على الدخول في مفاوضات معهم.

وقد أفادت وزارة الدفاع الروسية أن هناك عينات من الذخائر العصرية الغربية في مستودعات الأسلحة التي صودرت لدى الإرهابيين، ونُظم العديد منها في المدارس والمستشفيات التي تم تحويلها إلى مواقع قتالية. ومن الأهمية بمكان التوقف عن إمداد المقاتلين الإرهابيين بالأسلحة. وبالمناسبة، عندما كانت أفواج مسلحة تزحف باتجاه دمشق، بموافقة بعض الدول الغربية، لا أتذكر عقد جلسات لمجلس الأمن بصورة متواترة في ذلك الوقت لمناقشة هذه المسألة، على الرغم من الخسائر من المدنيين كانت جسيمة. ولكننا علمنا بالفعل أن البعض من زملائنا يميزون بشكل صارم بين السوريين ذوي الأحقية وأولئك الذين يدعمون السلطات الشرعية.

لقد استمعنا بالفعل لجميع خطابات اليوم أكثر من مرة هذا الشهر أيضا. ويستخدم البعض ورقة معاناة المدنيين والهدنة الطويلة الأجل كلما تعرض للخطر الإرهابيون الذين يعزونهم. كيف يمكننا أن نرد على تهمهم بشأن إبادة المدنيين؟ ومهما قلنا لمحاولة إقناعهم، فهم لا يستمعون ويتمادون في التكلم عن عمليات القصف المتعمد للمدارس والمستشفيات ومخيمات اللاجئين.

وبالطبع كل من هو إنسان ولديه قلب سيتأثر بتلك البيانات. إنها حيلة مضمونة بنسبة ١٠٠ في المائة. من سيحاول أن يفهم ما إذا كان ذلك صحيحا أم لا؟ وفي المرة الماضية تحدثنا بالتفصيل عن الجهود التي تبذلها قواتنا لحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني. ولعل زميلتنا البريطانية غابت عنها تلك النقطة لكنني أردت فقط أن أذكرها بشيء آخر ناقشناه. من المخز الافتخار بالدمار، ولكن من الناحية الموضوعية، فإن مستوى الدمار الذي لحق بالأهداف المدنية نتيجة لأنشطة مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القوات السورية في إدلب أقل بكثير مما شهدناه أثناء عمليات ما يسمى بالتحالف الدولي في الرقة وغيرها من المدن، التي كانت هدفا للقصف بلا رحمة كجزء من الحرب ضد الإرهابيين حينئذ.

ونأسف لوفاة موظفي أوكسفام في جنوب سورية في محافظة درعا. لقد تعرضا لهجوم من جماعة مسلحة وهو ما يكفي التكلم عنه ببساطة ضرورة محاربة الجماعات المسلحة واستعادة بسط سيطرة الحكومة على كامل أراضي البلد.

ونناشد جميع الذين يتمتعون بنفوذ على الفصائل في إدلب أن يعملوا على وقف قصف السكان المدنيين والهجمات بالطائرات بلا طيار على القاعدة الجوية الروسية في خميمم والاستفزازات ضد القوات السورية. ولعلم أعضاء مجلس الأمن، خلال الأيام الماضية جرى شن ٢٩ هجوما في اللاذقية وإدلب وحماة وحلب. وسيكون من المستحيل التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار إذا لم نوقف ذلك. وكما وُضح لنا مؤخرا، ينطبق القانون الإنساني على جميع أنواع النزاعات. ولهذا نطلب ممارسة الضغط على الإرهابيين في إدلب ليكفوا عن استخدام المدنيين كدروع بشرية وأن يُسمح لهم بالمغادرة عبر الممرات الإنسانية،

وليكفوا عن إعدام وتعذيب من يتظاهرون أو يحتجون على الغزو الذي ينفذه الإرهابيون. وبالمناسبة، أذكر أولئك اللذين يشكون في أن الممرات الإنسانية تؤدي وظائفها بأن ١٧٧ شخصا عبروا يوم ١٨ شباط/فبراير وحده معبر بجارز، و ١٧١ في معرة النعمان و ٣٥ في حبيط.

ثالثا، من المهم أيضا أن نبدأ العمل الآن على إعادة إعمار البلد بعد انتهاء النزاع.

وإن زملاءنا الذين يعقدون اجتماعات ''صيغة آريا'' إنما يقومون ببساطة بتعزيز نظام الجزاءات، الذي تم توسيعه في ١٧ شباط/فبراير لاستهداف الشركات السورية المشاركة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ما علاقة ذلك بمخاوفهم بشأن مصير السوريين؟

ويعرب الاتحاد الروسي، شأنه شأن أعضاء المجلس الآخرين، عن قلقه إزاء حالة عشرات الآلاف من المشردين داخليا الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على المكوث خارج المخيمات. وينبغي أن يكون إيجاد حل لذلك على رأس أولويات دوائر العمل الإنساني، لا سيما بالنظر إلى ظروف فصل الشتاء وارتفاع عدد الأفراد الضعفاء من بين تلك الفئة.

ونفهم أن الوكالات الإنسانية تملك الموارد اللازمة للقيام بذلك، إذ إن المانحين لم يدخروا جهدا حتى الآن في توفير التمويل للمناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة. وفضلا عن ذلك، لا يسعنا سوى أن نشير إلى أن هذا النوع من المشكلات يجب استباقه لضمان ألا يجد الناس أنفسهم من دون مأوى في فصل الشتاء.

ومرة أخرى، يحاول بعضهم إحداث ضجة بهذا الشأن. ونحن على دراية جيدة بهذه الأساليب. ولفهم الكيفية التي يعملون بها، ينبغي أن نتذكر نفس الإحساس الذي انتابنا في الشهر الماضي بشأن آلية المساعدة عبر الحدود (انظر S/PV.8707).

ولعل أعضاء المجلس يتذكرون كيف انتقدنا الجميع على إغلاق معبر اليعربية الحدودي. وطُلب منا العمل مع الجانب السوري لإيجاد سبل بديلة لإيصال المساعدات الإنسانية في أقرب وقت ممكن. وقيل لنا إن الحالة عاجلة للغاية وإن إمدادات الأدوية في الحسكة توشك على النفاد. ولسبب ما، لم يُبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المجلس أو الجمهور بوجه عام بالتطورات اللاحقة بشأن هذه المسألة. وسنُطلع أعضاء المجلس الآن عن ذلك. فقد استجاب الجانب السوري لطلب الأمم المتحدة بإيجاد مسار بديل بعد يوم واحد من تلقيه الطلب – وأقول هذا ردا على أولئك الذين يتهمون دمشق ببطء الاستجابة – وشمل ذلك المسار البديل طرقا عبر العراق وسورية، وفقا لما جاء في مذكرة خاصة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير. ويوافق اليوم تاريخ ١٩ شباط/فبراير، ولم تُرسَل قافلة المساعدة، لا من العراق ولا من دمشق. لقد لزم زملاؤنا في الأمم المتحدة الصمت بكل بساطة لثلاثة أسابيع حتى الآن. ما الذي حلّ بالحالة العاجلة؟ ربما لم تعد هامة لأنها لم تعد تظهر في العناوين الرئيسية، ولذلك لم تعد الاحتياجات في الحسكة هامة. ونأمل أن يرد ذلك في تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن المسارات البديلة عبر اليعربية.

وإذا استعادت الحكومة سيطرتها على حقول النفط، فإنها ستحسن الحالة الإنسانية بقدر كبير في سورية. وإذا كان بعض زملائنا قلقين حقا بشأن حماية حقول النفط من الإرهابيين، فيمكنهم أن يوصوا بأن يتوصل هؤلاء المقاتلون إلى اتفاق مع دمشق، وإلا فإن وجودهم في سورية غير قانوني، كما هو الشأن في مناطق أخرى مثل التنف التي لم يتم فيها بعد تسوية الحالة المتعلقة بمخيم ركبان، أو في المنطقة الواقعة خارج منطقة الفرات، حيث لا يزال اللاجئون يعانون في مخيم الهول. وهذا يشمل زيارات المسؤولين إلى الأراضي التي لا تخضع لسيطرة الحكومة السورية. كيف بوسعهم زيارة تلك الأراضي إذا كان الإرهابيون ينشطون في تلك المناطق؟

وأود الإشارة أيضا إلى أن هناك خطرا متزايدا على الجانب الشرقي من نهر الفرات يتمثل في وجود مقاتلين، بمن فيهم مقاتلون إرهابيون أجانب، فروا من السجون، بعضهم يتجنبون الظهور في العلن ويبقون في مخميات اللاجئين، والبعض الآخر انتشروا في جميع أنحاء المنطقة. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تلك التطورات.

وسنواصل، من جانبنا، بذل الجهود لتطبيع الحالة في سورية. ونرى أن من المهم إعادة العلاقات بين مختلف الفئات السكانية إلى طبيعتها في الجمهورية العربية السورية، التي تضررت كثيرا من محاولات تشتيت البلد. ولن يتحقق الاستقرار في سورية إلا باحترام سيادتها واستقلالها سلامتها الإقليمية.

وهذا ردي على زميلنا الألماني، الذي طرح سؤالا مباشرا: لن نتوقف عن دعم الحكومة الشرعية لسورية، التي تشن حربا مشروعة ضد الإرهابيين الدوليين.

السيد يورغنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين وجهودهما المبذولة في العمل من أجل الشعب السوري.

إن الخلاصة الرئيسية من الإحاطتين بسيطة. فاللجنة الدستورية مختلة وظيفيا في وضعها الراهن. وكذلك الأمر بالنسبة لمسار أستانا. ومنذ اجتماعنا العادي الأخير (انظر S/PV.8715)، لم يحرز سوى تقدم ضئيل صوب عقد دورة ثالثة للجنة. وفي الوقت نفسه، تستمر الحرب في سورية بكل قوة.

وبدلاً من أن يكرس النظام السوري جهوده لعملية سياسية عملاً بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فإنه يواصل عرقلة أي خطوات ترمي إلى تهدئة التصعيد. وعلينا ألا ننسى أنه ليس مجرد جمود خطابي. بل إن الوعود الكاذبة تليها هجمات ضد المدنيين الفارين في إدلب، الذين يبلغ عددهم الآن أكثر من ٩٠٠ ألف شخص. ولهذا السبب تنضم إستونيا اليوم إلى البلدان التي تدعو إلى وقف إطلاق النار فورا على الصعيد الوطني وإلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى المحتاجين في جميع أنحاء البلد.

وللأسف، اختار النظام السوري وروسيا حلاً عسكرياً بدل الحل السياسي. وإنه لخطأ جسيم. فما يسمى بتحرير المدن المدمرة أمرٌ، لكن إعادة بناء بلد ما أمر مختلف تماما في الواقع. ولا بد لزملائنا السوريين في الغرفة أن يعوا أن الرصاص الروسي والإيراني لن يطعم دولتهم. ولهذا أيضا لا يكاد أحد يرغب في العودة إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام. ولا تزال إستونيا وأعضاء الاتحاد الأوروبي ملتزمين التزاما تاما بإيجاد حل سياسي دائم وذي مصداقية للنزاع في سورية، على النحو المحدد في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ويشمل ذلك إنشاء لجنة دستورية عاملة فعلا، واستهلال انتقال سياسي يصحبه إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفا وإخضاع أولئك الذين انتهكوا حقوق الإنسان وارتكبوا جرائم ضد الإنسانية للمساءلة.

أما آليات المساءلة، مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة التابعة للجمعية العامة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، ولجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان وبعثات تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فتضطلع جميعها بدور محوري في جمع الأدلة وكشف الجرائم التي ارتكبها الجانبان على السواء بحق السوريين. ونحن نؤيد تلك الجهود تأييدا كاملا ونأمل تقريبها من مجلس الأمن وجدول أعماله.

ومع ذلك، إذا ما قررت الحكومة في دمشق تجاهل مطالب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وواصلت تنفيذ الهجمات، ستواجه

حينئذ عزلة دولية متزايدة بدلاً من أن تحظى بالاعتراف. ويؤكد قانون قيصر الأمريكي، والجزاءات التي وسّع الاتحاد الأوروبي نطاقها مؤخراً وغيرها من الوسائل المماثلة، أن النظام السوري قد بات منبوذا. وقد أدرج الاتحاد الأوروبي بالفعل في قائمة جزاءاته ٢٧٧ شخصا و ٧١ كيانا. وهي أرقام ستزيد حتماً. وقد أوضح الاتحاد الأوروبي أن دعم إعادة إعمار سورية لن يتم إلا عند الشروع في عملية انتقال سياسي شاملة وجامعة، استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢.

السيد الأدب (تونس): في البداية، أشكر المبعوث الأممي إلى سورية السيد غير بيدرسن ووكيل الأمين العام السيد مارك لوكوك على إحاطتيهما القيمتين. ونتقدم بالتعازي لعائلات العاملين في منظمة أوكسفام اللذين قتلا في سورية.

ونتابع بقلق التصعيد العسكري الذي تشهده منطقة شمال غرب سورية في الفترة الأخيرة. ونأسف لأن الأحداث لا تسير بالشكل الذي يمكّن من استئناف العملية السياسية على أسس متينة وفي مناخ من الهدوء، والاستقرار والثقة المتبادلة. وينتابنا عميق الانشغال إزاء الحالة الإنسانية في إدلب وما جاورها، من جراء التطورات الأمنية الأخيرة التي أدت إلى تواصل سقوط الضحايا المدنيين، وتهجير عدد كبير من السكان وبقاء الآلاف من النازحين مشردين بعد نفاد طاقات الإيواء في ظروف مناخية قاسية، مما أدى إلى وفاة عدد كبير من الأطفال.

كما ندعو جميع الأطراف إلى احترام الالتزامات الذي أخذتها على عاتقها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي، من أجل ضمان حماية المدنيين والمنشآت المدنية.

إن الأولوية العاجلة في هذا الظرف، يجب أن تكون خفض التوتر من خلال التوصل إلى وقف إطلاق النار، والتزام الأطراف على الأرض بأقصى درجات ضبط النفس، وتفادي المزيد من التصعيد للوضع في المنطقة، ونأمل أن تؤدي الاتصالات الجارية بين روسيا وتركيا إلى تحقيق ذلك، كما نؤيد انخراط الأمم المتحدة في دعم الجهود من أجل التوصل إلى الوقف الكامل والمستدام لإطلاق النار.

إن التفاهمات حول التهدئة في إدلب، على أهميتها، تظل حلولا مؤقتة طالما لم تتطرق فعليا إلى حل عملي شامل، يستثني الجماعات الإرهابية على غرار تنظيم هيئة تحرير الشام وحلفائه، ويكفل إنهاء وجودها داخل سورية وخارجها، ويحفظ أمن واستقلال وسيادة سورية على أراضيها.

ونأمل أن تستأنف اللجنة الدستورية الجولة الجديدة للمفاوضات خلال ما تبقى من الشهر الجاري أو الشهر المقبل، كما سبق أن أعلن المبعوث الأممي، ونحث الأطراف السورية المعنية على التحلي بالمرونة والبحث عن القواسم المشتركة والانخراط البناء في أعمال هذه اللجنة، بدون شروط أو إملاءات مسبقة، بما يهيئ الأرضية لتقدم مسار التسوية السياسية.

كما نؤكد على أهمية أن تواكب العملية السياسية الجارية تدابير لبناء الثقة من خلال إحراز تقدم في مسائل الإفراج عن المحتجزين والمختطفين، بما يعزز مقومات الوئام السياسي والاجتماعي.

فالشعب السوري الشقيق، بما فيه الجيل الذي نشأ في ظل النزاع الحالي الذي تحمّل ولا يزال يتحمّل أوزار الحرب، وما أفرزته من أوضاع متردية على جميع المستويات، من حقه أن يتطلع اليوم إلى العيش في أمن وسلام وطمأنينة.

في الختام، يجدد وفد بلدي دعم عمل المبعوث الخاص وفريقه، كما يؤكد مجددا أنه لا وجود لحل عسكري للأزمة في سورية، فالحل الوحيد يكمن في المضي نحو وقف إطلاق النار والمضي قدما في مسار التسوية السياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لمجلس الأمن بقيادة وملكية سورية وبرعاية الأمم المتحدة، من خلال اتفاق الأطراف السياسية والمدنية السورية على دستور جديد يكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تحت

إشراف الأمم المتحدة، بما يلبي تطلعات الشعب السوري المشروعة للحرية والكرامة، ويحفظ وحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها، ويسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد بيدرسن، والسيد لوكوك على إحاطتيهما. إن التعبئة المستمرة للأمم المتحدة ككل، تحت قيادة الأمين العام، هو أمر بالغ الأهمية.

وتدعو فرنسا إلى تعبئة جماعية لإنهاء الكارثة الإنسانية غير المسبوقة التي نشهدها في إدلب.

والأرقام المروعة التي ذكرها السيد لوكوك منذ لحظات تتحدث عن نفسها. وما يتكشف ونحن نتحدث، هو إلى حد بعيد أخطر أزمة إنسانية منذ بداية الصراع السوري. ومنذ ١ كانون الأول/ديسمبر، أسفر الهجوم الجديد الذي شنته القوات الموالية للنظام عن مقتل ما يقرب من ٤٠٠ ضحية مدنية، وتشريد حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ شخص. ويموت الرضع والأطفال جراء البرد في مخيمات المشردين داخلياً على الحدود التركية. ويستمر تهديد القنابل من النظام وحلفائه. وأصبحت المستشفيات والمدارس ومخيمات المشردين داخلياً هدفاً للهجمات. وبعد حصار حلب والغوطة، يبدو أنه لم يعد هناك أي حد للمعاناة المستعد لنظام لإلحاقها بشعبه.

لذلك، تكرر فرنسا إدانتها للقصف الذي شنه النظام وحلفاؤه ضد المدنيين. فحتى الحرب لها قواعد. وتستند تلك القواعد إلى المبادئ الأساسية للإنسانية: القانون الدولي الإنساني، واحترام هذا القانون ليس التزامات اختيارية بل عالمية. وهذا يعني أيضًا ضمان الوصول الآمن وبدون عوائق للمعونات عبر الحدود لجميع المحتاجين.

ولا ينبغي الاستخفاف بخطر التصعيد الشامل. ويجب القيام بكل شيء لتجنب ذلك. وسيكون لأي تصعيد آخر عواقب إنسانية وخيمة وسيساعد على تقوية الجماعات الإرهابية على حساب أمننا.

وفي هذه اللحظة المحورية، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لحشد جهودنا من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في إدلب. ونظرًا لعدم قدرة ضامني أستانا على وقف إطلاق النار، يجب أن ننجح في اتخاذ إجراءات جماعية. إن القيام بذلك هو واجب الأمين العام ومجلس الأمن. وأدعو المبعوث الخاص للأمين العام إلى العمل على التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في إدلب، تمشيا مع الولاية المسندة إليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونناشده أن يقدم إلى المجلس مقترحات محددة في هذا الصدد. ويجب على أعضاء المجلس الذين لهم تأثير مباشر على النظام السوري، بذل كل ما في وسعهم لوضع حد فوري للمذبحة الجارية في إدلب. فالحرب على الإرهاب لا تبرر بأي حال من الأحوال ما يجري.

ثانيا، أود أن أسجل قلق فرنسا العميق إزاء الجمود التام في العملية السياسية. فبعد مرور أكثر من أربعة أشهر على إنشاء اللجنة الدستورية، توقفت العملية تمامًا. ومن الملح أكثر من أي وقت مضى أن تتصدى الأمم المتحدة للمواضيع الأخرى التي هي في صميم القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لأن اعتماد الدستور الجديد وحده لن يضع حدا للنزاع في سورية.

وتدين فرنسا العراقيل المنهجية التي يضعها النظام السوري. ولا يترك الهجوم على إدلب أي شك في نواياه المتمثلة في: استعادة السيطرة على سورية بالقوة مهما كانت التكلفة ومن دون تفاوض. وهذه للأسف هي الاستراتيجية العمياء التي اتبعها النظام منذ عام ٢٠١١، وأسفرت عن ٦ ملايين لاجئ و ٤ ملايين نازح داخلي.

ولا تزال فرنسا مصممة على دعم المبعوث الخاص في جهوده وتحثه على أن يوضح ذلك لمجلس الأمن إذا وجد نفسه غير قادر على النهوض بعمل اللجنة الدستورية. ويجب

أن تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية الكاملة عن المناقشة بشأن المحتجزين، بعد تمديد اجتماعات فريق العمل المعني بهذا الموضوع في جنيف يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير.

إن معايير التسوية السياسية معروفة جيدًا، حيث تم تحديدها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). إنها مسألة تتعلق بتهيئة بيئة آمنة ومحايدة، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك إطلاق سراح المحتجزين. وهي مسألة تتعلق أيضا بالإعداد لإجراء انتخابات حرة وشفافة، تحت إشراف الأمم المتحدة، يمكن لجميع السوريين المشاركة فيها، سواء في سورية أو في الخارج.

ومن دون تسوية سياسية ذات مصداقية، سيبقى موقف فرنسا من إعادة الإعمار والجزاءات على حاله. وهذا هو أيضا موقف الاتحاد الأوروبي. وستغطي روسيا وإيران وحدهما تكاليف إعادة بناء سورية.

كما ستواصل فرنسا التعبئة لصالح مكافحة الإفلات من العقاب، من خلال دعم آليات التحقيق التابعة للأمم المتحدة الضرورية لكسر حلقة العنف وتهيئة الظروف لإحلال سلام عادل ودائم.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد دعوة فرنسا لجميع الذين لديهم نفوذ على السلطات في دمشق، روسيا بشكل خاص، إلى العمل على التوصل إلى حل سياسي دائم، بالتعاون مع أعضاء مجلس الأمن. ويجب أن يتخلص المجلس من الشلل الذي أصابه: وهذا هو الشرط الأساسي لمكافحة الإرهاب بشكل فعال، وتسهيل عودة اللاجئين وتحقيق السلام الدائم في سورية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

باديء ذي بدء أود، أنا أيضا، أن أتقدم بتعازينا إلى أسر العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا في سورية وأن أشيد بعملهم وشجاعتهم.

إن الحالة في سورية، ولا سيما في إدلب، تتطلب اهتماما كاملا من هذا المجلس. فهي تتدهور يوما بعد يوم، وتصير حرجة للغاية، كما سمعنا من السيد بيدرسن والسيد لوكوك كليهما. ولنكن واضحين. إن الأزمة الإنسانية التي تتكشف أمام أعيننا والتي حذرنا بشأنها السيد لوكوك قبل عدة أشهر هي، فوق كل شيء، نتيجة للخيارات السياسية والعسكرية للحكومة السورية وحلفائها. وأود أن أكرر مرة أخرى: لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعفي جهود مكافحة الإرهاب الأطراف من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. فحماية المدنيين ليست خيارا، بل هي التزام قانوني على جميع أطراف النزاع.

والبعد الدولي للنزاع يثير قلقا بالغا. وقد ازدادت مخاطر سوء التقدير الناجم عن الاشتباكات بين أطراف النزاع المختلفة في الأسابيع الأخيرة. وذلك يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. إننا ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإلى وقف التصعيد فورا.

وكما قال آخرون قبلي، فإن الحالة الراهنة في الميدان تبرهن، للأسف، على أن صيغة أستانا غير ذات فائدة. ولذلك، فإننا ندعو الأمم المتحدة، ولا سيما المبعوث الخاص، إلى عدم ادخار أي جهد في سبيل تحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار. ويشكل ضمان حماية المدنيين في إدلب أولوية. ومن غير المرجح أن تنجح الجهود الرامية إلى زيادة إشراك اللجنة الدستورية، من دون وقف لإطلاق النار. فكيف يمكن بناء الثقة عندما يقصف جزء من السكان بشكل عشوائي؟

إن دورة العنف ستستمر، في غياب الالتزام السياسي من قبل السلطات السورية، وسيظل عدم الاستقرار سائدا في المنطقة. والسبيل الوحيد الذي يؤدي إلى الاستقرار هو التوصل إلى حل سياسي موثوق وشامل، تيسره الأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): ذُكر اسمي في البيان الروسي، لذلك أود أن أرد. إنني أستمع بعناية شديدة إلى ما يقوله الجيش الروسي، بما في ذلك في الإحاطات التي يقدمها إلى المجلس. وأنتظر أن يجيب مسؤول عسكري روسي على سؤال مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: كيف يمكن لأي كان أن يبرر تنفيذ مثل تلك الهجمات العشوائية واللاإنسانية؟

غير أني أريد كذلك، مرة أخرى، أن أسجل شيئا قلته هنا من قبل. إن الجيشين الروسي والسوري اللذين ينتهكان القانون الدولي الإنساني ويقصفان، أو يسمحان بقصف، المستشفيات والمرافق الطبية والمدنيين، سيُخصان بالمساءلة يوما ما أمام القانون عن تلك الأعمال. تلك نقطة هامة جدا. إنهما لن يُحمَّلا المسؤولية مجتمعين فقط. بل في يوم من الأيام سيتحملان المسؤولية بالتخصيص.

والشيء الآخر الذي أردت أن أقوله فيما يتعلق بإعادة الإعمار هو تأييد لما قاله الممثل الفرنسي. لقد قدمنا، بوصفنا المملكة المتحدة، نحو بليوني دولار لسورية كمساعدات منذ بدء النزاع. وستزداد إعادة إعمار سورية صعوبة بشكل لا نهائي جراء التدمير الوحشي الذي تقوم به الحكومتان السورية والروسية الآن. ولذلك سيتعين على دافعي الضرائب الروس – ربما بمساعدة من دافعي الضرائب الصينيين – ولكن سيكون على دافعي الضرائب الروس أن يعيدوا بناء سورية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): للمرة السادسة، خلال ٢٠ يوما، ينعقد مجلس الأمن، السيد الرئيس، للنظر في الوضع في بلدي، الجمهورية العربية السورية. وللمرة الثالثة، خلال ٢٠ يوما، يستمع المجلس أيضا إلى إحاطة من المبعوث الخاص السيد غاير بيدرسن ونائبته.

وقد يعتقد بعض أصحاب النوايا الحسنة أن عقد هذه الجلسات المتكررة يأتي حرصا على مصلحة سورية وأمن ورفاه مواطنيها. إلا أن الحال ليست كذلك على الإطلاق. ففي حين تتمسك دول أعضاء في هذا المجلس بمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وتدافع عنها، تسعى حكومات دول أعضاء أخرى، للأسف، لاستغلال هذا المنبر بشكل متكرر للإساءة لحكومة بلدي وحلفائها والترويج لمزاعم لا أساس لها من الصحة وعرقلة الإجراءات التي تتخذها الحكومة السورية للوفاء بواجبها الدستوري في حماية مواطنيها من ممارسات التنظيمات الإرهابية المسلحة. لا، بل إن بعض الدول إن بعض الدول الأعضاء تسعى إلى تحويل هذا المجلس إلى منصة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والتغطية، بالتالي، على أعمال عدوان تنتهك الميثاق وتهدد السلم والأمن الدوليين، اللذين أنيطت بهذا المجلس مهمة الحفاظ عليهما.

لقد استمع وفد بلدي بكل اهتمام لإحاطة السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام، ويجدد التأكيد على القيادة والملكية السورية للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة ومن دون أي تدخل خارجي. كما يشدد على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء، في هذا المجلس وخارجه، بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها.

ومن المستهجن أن في الوقت الذي تم فيه الإعلان عن تشكيل لجنة مناقشة الدستور وانطلاق عملها، صعدت حكومات الدول الغربية من إجراءاتها العدائية وتدابيرها الاقتصادية القسرية تجاه بلدي بشكل كبير، وهو أمر يعاكس المنطق وما كان يفترض حدوثه ويكشف ما نبها إليه مرارا وتكرارا من سعي تلك الحكومات إلى إطالة أمد الأزمة في سورية وعرقلة حلها وتعطيل جهود الحكومة السورية وحلفائها لمكافحة الإرهاب.

لقد قامت حكومات تلك الدول بزج وكيلها في المنطقة – وأعني نظام أردوغان الخارج عن الشرعية الدولية – وشجعته على التمادي في انتهاك سيادة بلدي والعدوان العسكري المباشر عليه، وذلك في محاولة لإنقاذ أدواته من المجموعات الإرهابية المسلحة التي دأب هذا النظام ومشغلوه، لسنوات طويلة، على تجنيدها وتمويلها وتسليحها ونقل من شتى أنحاء العالم إلى بلدي عبر الأراضي التركية.

إن عالما ينصب من نفسه مدافعا، في هذا المجلس، عن عدوان النظام التركي، عليه أن يتذكر أن محافظة إدلب هي جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية يسيطر عليها تنظيم هيئة تحرير الشام، المدرج على قوائم مجلس الأمن للتنظيمات الإرهابية، وكيانات إرهابية أخرى مرتبطة به. كما عليه أن يتذكر أن تفاهمات أستانا واتفاق سوتشي لخفض التصعيد في إدلب هي اتفاقات استثنت التنظيمات الإرهابية من أي وقف لإطلاق النار، وتعهد بموجبها ضامنهم التركي بسحبهم ونزع أسلحتهم ووقف قصفهم واعتداءاتهم على المناطق المجاورة. ولم تكن تلك الاتفاقات تهدف أبدا إلى السماح للتنظيمات الإرهابية بأن تجعل من إدلب وما حولها معقلا لها أو أن تواصل اتخاذ أهلنا هناك رهائن ودروعا بشرية.

لقد أكدت تلك التفاهمات على حق الحكومة السورية وحلفائها في مواصلة التصدي للإرهاب، وهو الأمر الذي لن تتوانى عن القيام به حتى تحرير كل شبر من أراضي الجمهورية العربية السورية. والأهم من كل ذلك أن سورية تحارب الإرهاب ومن يرعى الإرهاب على أرضها وليس على أراضي الآخرين. وكما شاهد العالم بأسره، فإن ما يحدث من آلام للمواطنين السوريين في إدلب ناجم عن قيام النظام التركي بإدخال كميات كبيرة جداً من الأسلحة والذخائر للإرهابيين خلال الأيام الأخيرة عبر ما يسمى بالمعابر الإنسانية، وقيامه أيضا باستهداف المناطق المأهولة بالسكان وبعض النقاط العسكرية وتوفير الدعم العسكري للإرهابيين الذين يحتمون بالمدنيين السوريين لخلق حالة تتيح لهم الاستمرار في تنفيذ مخططاتهم الإرهابية.

لقد تم تحرير الأجزاء التي كان يحتلها الإرهابيون منذ عدة سنوات من مدينة حلب وريفيها الشمالي والجنوبي. كما تم صباح اليوم تسيير أول طائرة مدنية تقلّ عشرات الصحفيين من مطار دمشق إلى مطار حلب الدولي. وقد خرج ملايين السوريين إلى الشوارع، وخاصة في مدينة حلب، للتعبير عن فرحتهم بتخليصهم من المجموعات الإرهابية المسلحة التي كانت تقصفهم بالصواريخ والقنابل بشكل يومي، مما أدى إلى استشهاد وجرح الآلاف منهم. ونستغرب قيام بعض الدول في هذا المجلس بتجاهل جرائم الإرهابيين ودفاع بعض الأعضاء عنهم وتصويرهم في بعض الأحيان كملائكة. ونقول: خذوا أيها السادة هؤلاء الملائكة إلى بلدانكم!

إن الدولة السورية هي الأحرص على مواطنيها، والمطلوب هو مساعدتها على القيام بهذه المهمة وليس العمل على حصارها وتشويه صورتها. من جانب آخر، فقد بدأ الآلاف من السوريين في العودة إلى أماكن سكنهم في المناطق المحررة في حلب وإدلب وحماة. ونحن ندعو جميع السوريين، الذين اضطرتهم ظروف الحرب على الإرهاب إلى الرحيل عن قراهم ومنازلهم، إلى العودة إلى منازلهم وتضمن الدولة السورية أمنهم وحمايتهم وتوفير كل مستلزمات الحياة المطلوبة لهم. وعلى مشغلي التنظيمات الإرهابية في تركيا وبعض بلدان أوروبا الغربية إلزام أدواتها من الإرهابيين بالسماح لمواطنينا بالعودة إلى منازلهم. وتكرر سورية مطالبتها منظمات الأمم المتحدة بتوفير المساعدات الإنسانية لهؤلاء المواطنين بدلا من الاكتفاء بإصدار البيانات وتقديم الإحاطات التي لا تعكس حقيقة الواقع، والتأكيد على مسؤولية المنظمات الإرهابية عن كل الدمار والمآسي التي يعاني منها السوريون في إدلب وغيرها.

نكرر خيبة أملنا إزاء مماطلة بعض منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية بشكل خاص، بعدم قيامها

بإدخال المساعدات الدوائية من معبر البوكمال الآمن إلى سورية. كما يدين وفد بلادي قيام قوات الاحتلال الأمريكي وعملائه من الميليشيات المسلحة بمنع العاملين في وزارة الصحة من إيصال الأدوية ومعالجة المصابين بمرض اللاشمانيا في منطقة شرق الفرات.

ختاما، يجدد وفد بلادي دعوته للتوقف عن استخدام مجلس الأمن لخدمة أجندات تتناقض مع دوره ومع قراراته التي أكّدت جميعها على احترام سيادة سورية ووحدة شعبها وأرضها. ويجدد التأكيد على أن النجاح في التوصل إلى حل للأزمة في سورية يستلزم القضاء على الإرهاب ووضع حد لممارسات حكومات الدول الداعمة له ووقف تدخلاتها السافرة واعتداءاتها على بلادي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أقدم تعازينا إلى أسر العاملين في المجال الإنساني التابعين لمنظمة أوكسفام اللذين فاضت روحاهما اليوم.

وأود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما.

قبل أسبوعين، ناقش مجلس الأمن الخطر المتزايد لمزيد من التصعيد وخطورة المأساة الإنسانية التي تتكشف في سورية (انظر S/PV.8715). ومنذ ذلك الحين، ازدادت الأزمة سوءا. وكما أكد الأمين العام أمس، فإن التدهور السريع للحالة الإنسانية والمعاناة المأساوية للمدنيين قد بلغا مستويات مثيرة للجزع. وبذريعة مكافحة الإرهاب، لا تزال هناك حملة لا هوادة فيها من الضربات الجوية والهجمات البرية.

ولا يزال النظام السوري ينتهك القانون الدولي الإنساني ويستهدف المدنيين والبنى التحتية المدنية دون تمييز، مفرغا مدنا وقرى بأكملها من سكانها. وقد نزح أكثر من مليون شخص على مدى الشهرين الماضيين. ويمثل النساء والأطفال ٨٠ في المائة من النازحين حديثا. وهذا هو أكبر نزوح جماعي منذ بدء الحرب في سورية قبل تسع سنوات.

وأفادت اليونيسف أمس بأن آخر مستشفيين يعملان في الجزء الغربي من حلب قد أصيبا. وكان أحدهما مستشفى للولادة والآخر مستشفى للأطفال. وتعرضت أربعة مستشفيات أخرى للهجوم خلال الساعات الـ ٢٤ الماضية. وهذا أمر غير مقبول. لقد قتل السفاح الموجود في دمشق أكثر من ٢٠٠٠ مدني في إدلب منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وتشكل هذه الأعمال جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

إن الناس في إدلب عالقون ما بين العنف وظروف الشتاء وندرة الغذاء. وأدى الافتقار إلى المأوى الملائم إلى اضطرار مئات الآلاف من الناس للعيش في العراء في درجات حرارة انخفضت إلى مستوى التجمد حيث ينامون في الشوارع بلا غطاء. ولا تكفي المخيمات وأماكن الإيواء الموجودة. وهناك حاجة ماسة إلى المأوى، إلى جانب مخيمات جديدة، للتصدي لموجات النزوح الجديدة. ونعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لزيادة قدرة الآلية العابرة للحدود. كما نعمل مع ألمانيا للتخفيف من الحاجة إلى المأوى في إدلب ودعم الفئات الأكثر ضعفاً.

وهذه مأساة إنسانية كبرى، لها تداعيات خطيرة خارج سورية. ويشعر شعب سورية بأن العالم قد تخلى عنه. وهم يتوقعون من المجتمع الدولي أن يساعدهم. وهم يتوقعون من مجلس الأمن أن يرفع صوته. إن الرسالة التي يجب أن تصدر عن هذه الجلسة واضحة: يجب على النظام السوري أن يتوقف عن قتل شعبه. وهذا امتحان لمجلس الأمن. وهذا اختبار لإنسانيتنا. ولا يمكننا أن نخفق.

كما استأنف النظام هجماته المتعمدة على القوات التركية. فقد استُهدف خمسة جنود أتراك آخرين عمدا في الأسبوع الماضي وفقدوا حياتهم. وردت القوات المسلحة التركية على الفور دفاعا عن النفس. وسنواصل الرد بكل الوسائل اللازمة.

وكما أعلن الرئيس أردوغان، فإن تركيا ستضرب جميع الأهداف التي تشكل تهديدا مباشرا. ولن نسحب قواتنا ولن نتخلى عن مراكز المراقبة التابعة لنا. إن النظام هو الذي ينبغي أن ينسحب من مواقعه الحالية بحلول نهاية هذا الشهر. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن القوات التركية موجودة في إدلب لتحقيق الاستقرار في الحالة والحفاظ على وضع منطقة تخفيف التوتر في المحافظة. ويتماشى وجودنا العسكري وتعزيزاتنا تماما مع مذكرة سوتشي المؤرخة أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

إن الطريقة الوحيدة للخروج من أكبر قصة رعب إنسانية في القرن الحادي والعشرين هي إبرام وقف دائم لإطلاق النار. ونحن بحاجة، أولا، إلى وقف فوري للأعمال العدائية؛ وثانيا، التنفيذ الكامل لمذكرة سوتشي بشأن إدلب؛ وثالثا، العودة إلى الوضع السابق. وهذه هي الرسالة الرئيسية التي ننقلها إلى روسيا على جميع المستويات بما في ذلك، في الآونة الأخيرة، خلال سلسلة من الاجتماعات المشتركة بين الوكالات عقدت في أنقرة وموسكو.

في محادثاتنا، أكدت تركيا من جديد التزامها بضمان انسحاب النظام إلى الخطوط المتفق عليها في مذكرة سوتشي. وأكدنا استعدادنا لإنفاذ ذلك الانسحاب بالوسائل العسكرية إذا لزم الأمر. وشددنا على ضرورة تخفيف حدة العنف ومنع الانتهاكات وتجنب زيادة تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة. وسنواصل اتصالاتنا مع روسيا، كضامن للنظام، للتأكد من أن النظام يتصرف وفقاً للأطر القائمة بشأن إدلب.

وتهدف جلسة اليوم لمناقشة الحالة السياسية في سورية. كما سيحدد مصير إدلب آفاق التوصل إلى حل سياسي حقيقي. لقد مر أكثر من أربع سنوات منذ أن اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يحدد خارطة طريق واضحة لحل سياسي للنزاع السوري. وكان إنشاء اللجنة الدستورية أنجع الخطوات الملموسة التي اتخذت حتى الآن نحو تنفيذ خارطة الطريق تلك. لقد استغرق الأمر منا أكثر من عامين لإنشاء اللجنة لأن النظام لم يكن مهتما بالتوصل إلى حل سياسي. والآن عاد النظام إلى أساليبه المعتادة في تعطيل أعمال اللجنة.

إن الطاغية في دمشق يطمح إلى سورية بدون شعب، سورية بدون سوريين. يريد التمسك بالسلطة في تجاهل تام لحياة البشر هناك. ولن نسمح بحدوث ذلك. واليوم توفر تركيا الرعاية والحماية لأكثر من ٩ ملايين سوري في تركيا وسورية. وأود أن أشدد على أن هذا العدد يزيد على سكان ما يسمى بالمناطق التي يسيطر عليها النظام.

وها نحن في هذه القاعة مرة أخرى نستمع إلى الاتهامات الوهمية التي وجهها المتكلم السابق. وسأكرر مرة أخرى أنني لن أمنحه شرف الرد عليه، لأنني لا أعتبره نظيرا شرعيا لي. إن يد نظامه ملطخة بدماء الأبرياء، وقد فقد شرعيته منذ وقت طويل. ومجرد وجوده في هذه القاعة إهانة لملايين السوريين الذين تعرضوا لجرائم لا حصر لها على أيدي هذا النظام.

ولن تنتهي هذه المأساة قبل أن يكون للشعب السوري حكومة شرعية تصل إلى السلطة عن طريق انتخابات تجرى وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وتمثل حقا إرادته وتحظى بموافقته الكاملة. وحتى ذلك الحين، ستواصل تركيا الوقوف إلى جانب التطلعات الديمقراطية للشعب السوري وحماية المدنيين في إدلب وخارجها.

كل يوم يمر نضع الشعب السوري المستضعف تحت رحمة هذا النظام القاتل. لقد حان وقت العمل. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية الحماية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): أبدأ بالتذكير بقاعدة قانونية تقول: فاقد الشئ لا يعطيه. فكيف يمكن أن

يدعي ممثل نظام أردوغان الإرهابي القاتل المجرم المعتدي السارق حرصه على الشعب السوري؟

فهو نظام إرهابي باعتراف الأمم المتحدة، حيث تم إدخال عشرات الآلاف من الإرهابيين المقاتلين الأجانب عبر الأراضي التركية من أكثر من ١٠١ دولة. الأمم المتحدة قالت دخل إلى سورية عشرات الآلاف من أكثر من ١٠٠ دولة عضو في الأمم المتحدة. وهو نظام قاتل ارتكب، هو وأدواته في سورية من الجماعات الإرهابية وهيئة جبهة تحرير الشام – أي جبهة النصرة – أبشع الجرائم بحق السوريين. وهو نظام معتد اعتدى وغزا على الأراضي السورية. وهو نظام سارق، سرق المعامل من حلب بمساعدة أدواته من الهيئات والتنظيمات الإرهابية ونهب الموارد الطبيعية لسورية.

وأنهي كلامي بالقول بمثل عربي يقول إذا لم تستح فافعل ما تشاء. وهذا ما ينطبق على نظام أردوغان وممثله – هذا النظام الإرهابي القاتل المعتدي السارق.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل تركيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد. سأؤكد مرة أخرى أن المتكلم السابق لا يمثل السوريين. فهو لا يمثل سوى نظام دموي يشن حربا على شعبه. إنهم لا يستحقون أن يجلسوا خلف لوحة تحمل سورية في هذه القاعة. إن استمرار وجودهم خلف لوحة تحمل اسم سورية مجرد تشويه سياسي. وهو لا يجعلهم ممثلين شرعيين للشعب السوري. وكما قلت فإن عدد السوريين الذين نشملهم برعايتنا أكبر ممن هم في رعايتهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): آخذ الكلمة مرة جديدة فقط لأقول إن وفد الجمهورية العربية السورية لا يأخذ شرعيته من نظام إرهابي قاتل مجرم معتد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل تركيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأتمنى أن ينتهي هذا الجدال والتنابذ عقب هذا البيان. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نعم، سيدي الرئيس، لكنني لم أبدأ هذا التنابذ والجدال، لذلك سأنتهي عندما ينتهون.

وسأقول فقط إنني ما زلت أشعر بالأسف لأن المتكلم السابق يمكن أن يستغل وجوده في القاعة بأخذ الكلمة وتكرار جميع الأوهام التي ما فتئ يكررها على مدى السنوات التسع الماضية في مجلس الأمن. ولن أرد عليه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في القائمة. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.